وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور –خنشلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم: الحقوق

حوكمـــة الإدارة البيئية وترشيد الموارد الطبيعية

مذكرة لنيل شهادة الماستر ، شعبة الحقوق، تخصص قانون إداري

إعداد الطلبـــة:

– غمري أحســن

– سيد علي موسى

إشراف الأستـــاذ:

الدكتور / توفيق عطاء الله

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.سلام سميرة	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	رئيسـا
د.توفيق عطا ء الله	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
د.باديس الشريف	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: **2022/2021**

الشكر والتقدير

- حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، بداية أحمد وأشكر لله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع بنجاح و نسأل الله عز وجل ان يبارك لنا هذه الشهادة .

- وشكر خاصة للأستاذ المشرف والدكتور الفاضل عطاء الله توفيق لله على جهوده المباركة ووقفته المميزة معنا في كل سؤال أو استفسار والذي لم يبخل علينا بوقته الثمين فكانت بصمته واضحة ومميزة كشخصه الكريم نشكر لك عطاءك وتفانيك معنا في هذا الانجاز أستاذنا القدير.

- خاص للدكتورة : سلام سميرة ، رئيس اللجنة المناقشة والدكتور الفاضل باديس شريف، العضو الممتحن على قبول مناقشة هذه المذكرة

- كافة تعابير الاحترام والتقدير بصدق و اعتزاز لكل الاساتذة الكلية على رأسهم عميد الكلية البروفيسور ، طاهر زواقري ،شكرا لكم

كما لا ننسى ان نتقدم بجزيل الشكر لزميلة الدارسة "ساعي صبرين "

على مساعدة في انجاز هذه المذكرة

كما لا ننسى شخص ساعد بكثير في انجاز مذكرة ان نتقدم له بجزيل الشكر امتنان على مساعدة منذ بداية انجاز ها نرجو من الله عز وجل ان يديم عليه صحته ويرزقه الصحة والعافية

الاهـــــداء

الى من ربياني وشملاني بعطفهما أمي الفاضلة ؛ وأبي الغالي

الى عائلتي الفاضلة واخواتي اسأل المولى الله عز جل ان يحفظكم بحفظه

الى من سهرمعي الليالي رفيق أيامي وسندي الدائم صديقي " غمري احسن "

والصديق " سامي "

الى اخي الثاني ورفيق دربي وزميل مشواري الدارسي " سيد علي موسى"

الى جميع الاصدقاء من قريب وبعيد

مقدمة

مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة حق من حقوق الانسان، ولهذا فقد سعت الدول والحكومات لتحقيق هذا المطلب بشتى الوسائل المادية والقانونية، حيث وبالنظر الى ديباجة ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومختلف القرارات الصادرة عنها، نجدها تؤكد على هذا الحق ووجوب تعزيزه من قبل الدول في ظل الامن البيئي والأمن الغذائي والامن الاقتصادي،

لكن وبالنظر الى الواقع المعاش، وبسبب التطور التكنولوجي والصناعي والرقمي الذي عرفه العالم في شتى المجالات، انعكس سلبا على مختلف نواحي الحياة، رغم ايجابياته الكثيرة على حياة الفرد والمجتمع. وبما أن الهدف الأساسي من هذا التطور هو تحقيق مستوى من الرفاه الاجتماعي وترقية حياة الأفراد والجماعات فإنه كشرط أساسي يجب أن يأخذ في الحسبان المحافظة على حقوق الأجيال القادمة أيضا في البيئة ومختلف نواحي الحياة والعناصر البيئية لا سيما الموارد الطبيعية. ونظرا لما أحدثه هذا التطور من تأثير سلبي على البيئة سواء من ناحية التلوث وتأثر ثقب طبقة الأوزون، أو من ناحية استنزاف الثروات والموارد بشكل غير عقلاني وغير رشيد .ونتيجة لهذه المشاكل وتصاعدت حدتها ظهر ما يعرف بالحوكمة البيئية بغية حماية البيئة، الحفاظ على توازنها واستمراريتها من جهة، وبحثا عن تأمين حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الانسان البيئية.

اولأ: أهمية الموضوع:

نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية كون البيئة هي الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الفرد ولا غنى له عنها، فلابد من معرفة سبل حمايتها واستمرارها وهذا ما يظهر من خلال دراسة وتحليل مختلف العوامل والسلوكيات التي قد تؤثر سلبا على البيئة وتخل بتوازنها البيولوجي والحيوي، وبالتالي تفادي كل هذه المؤثرات السلبية عن طريق تفعيل الحوكمة

البيئية بغية تحقيق تنمية مستدامة.

البيئة حق من حقوق الانسان وبالتالي تفرض حوكمة الموارد الطبعية نفسها كآلية قوية لتعزيز وحماية هذا الحق للجيل الحالي والاجيال القادمة.

ثانيا: اشكالية الموضوع :

وعليه مما سبق يمكن طرح الاشكال التالي:

ماهو مدلول حوكمة الادارة البيئية، وما دورها في ترشيد الموارد الطبيعية ؟

وهناك عدة اشكالات فرعية ومنها :

-ماهو مفهوم البيئة؟

-ما هي أنواع الموارد الطبيعية الناضبة وغير الناضية؟

-ماهو مفهوم التلوث البيئي و أهم أنواعه؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع: هناك أسباب ذاتية واخرى موضوعية

أ-الأسباب الذاتية :

الرغبة الملحة في دارسة المواضيع المتعلقة بالبيئة كونها مواضيع الساعة.

ب-الأسباب الموضوعية :

نظرا لما أصبح لهذا الموضوع من صدى كبير سواء على الساحة الوطنية أو الدولية، وما تداولته وسائل الإعلام والقرارات الصادرة من لدن الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ،عن خطورة التهديدات البيئية التي تصاعدت في الآونة الأخيرة من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة الذي أصبح هدف الألفية الثالثة من جهة أخرى، فإن الدافع الذاتي لاختيار هذا الموضوع هو فك اللبس الموجود حول مفهوم الحوكمة البيئية والتطرق لمتطلباتها في الجزائر بما يحقق التنمية المستدامة، أما الأسباب الموضوعية فتكمن في معرفة أهم الروابط بين الحوكمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم محاولة اتخاذ أهم الإجراءات لتفعيل الحوكمة البيئية كل حسب دوره ومسؤوليته، وصولا إلى تحقيق التنمية مستدامة.

رابعا: أهداف الدراسة:

-يهدف الموضوع إلى محاولة إبراز مفهوم الحوكمة البيئية كإطار نظري بغية إدراك أهمية البيئة؛

– التحسيس بخطورة تلويث البيئة الهوائية والمائية والترابية واستنزاف مواردها؛

– تحديد خطورة التدهور البيئي عبر استنزاف الموارد الطبيعية وخاصة المياه باعتبارها عصب الحياة وجوهرها، والذي سيكون عائقا في سبيل تحقيق تنمية مستدامة.

– تحديد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة؛

-وبالتالي لابد من دراسة الأطر القانونية، الإجراءات، والمبادرات اللازمة لتفعيل الحوكمة البيئية على أرض الواقع.

خامسا: المنهج المتبع :

يظهر مما سبق ان انجاز هذه الدارسة يتوقف على عدة مناهج علمية حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي المعتمد على اداة التحليل لملائمة طبيعة الموضوع لوصف التلوث البيئي وتحليل نتائجه على استنزاف الموارد الطبيعية، ومحاولة الالمام بجميع جوانب الموضوع ، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي في دارسة تطور مفهوم التنمية المستدامة

سادسا: الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة موضوع الحوكمة البيئية فإن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نادرة وفي أغلبها تحدثت عن هذا الموضوع في جزئية من جزئياته او تتناوله من الجوانب الاقتصادية. إذ تناولت دراسة غير منشورة لصباح براجي موضوع دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة" وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير، توصلت من خلالها بأن التصور النظري لمفهوم الحوكمة كفيل ضمن جانبه الإجرائي طويل المدى بدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري وإعادة تموضعه على

الساحة الدولية، وبالتالي فإنها تسعى للاستفادة من آلية التنمية النظيفة. ومما هو ملاحظ أنها ركزت في دراستها على دور الدولة وأهملت نور بقية الفواعل. غير منشورة لشادي عز الدين "البعد الإتصالي والتنسيق بين الوزارات وزارتي البيئة والفلاحة نموذجا " والذي ركز في دراسته على أهمية الاتصال والشراكة بين مختلف الوزارات لحماية البيئة، مهملا بذلك بقية الأبعاد الأخرى. كما أن الدراسات التي تناولت السياسة البيئية في الجزائر عديدة ركزت في جلها على دور الدولة.

سابعا: خطة الموضوع :

اعتمدنا على التقسيم الثنائي للخطة من خلال فصلين يتعلق الأول بالإطار النظري للدراسة من خلال ماهية البيئة والتنمية المستدامة، أما الفصل الثاني من الرسالة فتناولنا فيه آليات حوكمة الادارة البيئية ودورها في ترشيد الموارد الطبيعية على التفصيل الآتي بيانه:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة للبيئة والتنمية المستدامة

- المبحث الأول: ماهية الحوكمة البيئية.
- المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: آليات حوكمة الادارة البيئية لترشيد الموارد الطبيعية .

- البحث الأول: الآليات الوطنية والدولية لحوكمة الإدارة البيئية
- المبحث الثاني: علاقة الحوكمة بترشيد الموارد الطبيعية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة للبيئة والتنمية المستدامة

تمهيد:

الحديث عن الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، يظهر من خلال تناول كل متغير على حدى وذلك بغية معرفة حلقة الوصل بينهما، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة. إذ لابد بداية من دراسة مفهوم الحوكمة البيئية الذي يعتبر من المفاهيم الحديثة وهذا نظرا لما أصبحت تعاني منه البيئة من مشاكل على مختلف المستويات، هذه المشاكل التي لم تعد تؤثر على حياة الأجيال الحالية فحسب، بل أصبحت تهدد حياة الأجيال المستقبلية. ونتيجة لهذا الوضع ارتبط مفهوم البيئة بمفهوم التنمية وظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة، التي أصبحت مطلبا ضروريا في حياة الأفراد والمجتمعات . ومن هذا المنطلق يتضح أن الحوكمة البيئية تلعب دورا مهما وبارزا في تحقيق تنمية مستدامة وهذا ما سيتم دراسته من خلال هذا الفصل

المبحث الأول: ماهية الحوكمة البيئية:

يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم الحديثة، وهو مفهوم مركب من كلمتين: الحوكمة والبيئة ولإدراك معناه لابد من دراسة كل جزئ منهما على حدا ليتضح بعد ذلك معناه، وسنوضح ذلك في المطلبين المواليين

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة:

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمصطلح الحوكمة إلا أننا سنعرض بعض أهم التعاريف المتداولة حيث سنتناول في هذا المطلب تعريف الحوكمة لغة واصطلاحا بالإضافة الى تعاريف اخرى .

1- تعريف الحوكمة:

ظهر مصطلح الحكم أول مرة في القرن 12 ميلادي في فرنسا، حيث أستخدم اللفظ الفرنسي(governance) كمرادف لمصطلح حكوم (government)، وابتداء من

سنة 1478أستخدم المصطلح للتعيين الإداري والقانوني في بعض مدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية[1]، في حين يشير المؤرخون الإنجليز في العصور الوسطى إلى الحكم لتم نيز مؤسسة السلطة الإقطاعية، في سنة 1840استعار الملك تشارلز ألبرت ملك مملكة بيدمونت وسردينيا مصطلحBuon governo كإطار أساسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته[2]، وقد ظهر مصطلح الحكم بشكله المعاصر عندما أحياه البنك الدولي في تقريره حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء في 1989، حيث طرح المفهوم كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسات التعديل الهيكلي [3]

في تدني المستوى المعيشي لمواطنيها مع ما ينجر عنها من انعكاسات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة وقد ساهمت في بلورة هذا المفهوم المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) التعريف بمعايير السياسة العامة الجديدة في البلدان المطبقة لبرنامج التعديل الهيكلي، هذه السياسات المشروطة لم تحقق أهدافها كما قوبلت بالنقد من قبل الدول المطبقة لها باعتبارها تمس بسيادتها من جهة كما أنها لم تهتم بالبعد الاجتماعي من خلال سياسات التقشف المفروضة التي ساهمت أدركت المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، وجادلت بأن سبب الفشل يكمن في طبيعة النظم السياسية الدول العالم الثالث، التي تتميز بقصور وعجز الأداء بسبب تفشي الفساد وغياب الإطار المؤسسي الضامن لحكم القانون، بعبارة أخرى مشروع اقتصادي طموح لا يمكن أن ينجح بدون شرعية سياسية ومؤسساتية فاعلة، فكان البديل حسب رؤية المؤسسات الدولية يكمن في ترشيد الحكم من خلال وصفة الحكم الراشد

[1] حسين عبد القادر، "الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية" مذكرة ماجستيير. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011/2012، ص23 .

[2] خلاف وليد، " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي مذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2010/2009)، ص20.

(3)حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص23 [3] .

[1]، وعليه يمكن القول أن نهاية الحرب الباردة أفرزت خلال الربع الأخير من القرن الماضي جملة من التحولات والتغيرات التي تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة وساهمت في بروز مفهوم الحوكمة [2]، ويمكن تفسير أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد في كتابات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في أواخر الثمانينات إلى جملة من العوامل:

1 – انهيار النظم الاشتراكية في شرقي أوربا، حيث أصبت المنظمات الدولية تربط بين الحكم الديمقراطي والليبرالي وبين الحكم الرشيد وكأنما الاثنان شيء واحد.

2– حدوث تغيرات على مستوى دور الدولة ومكوناتها الرئيسية، فمن المتغيرات الحديثة تقلص دور الحكومة في الإدارة بإسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب الاعتراف بسلطات المجتمع المدني وفعاليات القطاع الخاص، فالفشل في إدارة التخطيط المركزي في مجالات التنمية الشاملة أدى إلى تنامي مؤسسات المجتمع المدني .

3 – تنامي دور الشركات العالمية وشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة وإعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني، حيث أصبح للفاعلين المجتمعين (القطاع الخاص، والمجتمع المدني) دور أكبر في التأثير على السياسات العامة.

4– فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء . فشل في تنفيذ السياسات وليس في السياسات نفسها.

[1] خلاف وليد، مرجع سابق، ص20

[2] مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية" . مجلة المستقبل العربى . (مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد:411، 2013، ص 135

5- دعوات الإصلاح من الخارج التي تنادي بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والمسائلة والحفاظ على الحريات العامة وحقوق الإنسان .

6- ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة في الدول .

7- المتغيرات العلمية والاقتصادية والحضارية، ومفاهيم العولمة فرضت قيم ومبادئ جديدة على الإدارة لمواكبة التطور والتقنية والالكترونية [1]،وفيما يتعلق بتحديد مفهوم الحوكمة، فإن هناك غموض سواء في ترجمة أو تعريف هذا المفهوم، ويختلف مفهوم الحوكمة عن مفهوم الحكومة:فإذا كانت الحكومة تشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة، والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمساءلة المالية، فإن مفهوم الحوكمة يشتمل على الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة[2]

فالحوكمة والحكومة مازالتا مفهومين معياريين نظرا لوجود فجوة بين ما هو نظري، وبين اتجاه قدرة الممارسة السياسية الواسعة على أرض الواقع.[3]

ولقد تعددت تعاريف مصطلح الحوكمة:فالحكومة لغويا هي اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغية تحقيق الرشد، وهي نظام مراقبة بصورة

ناجي عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر- دراسة حالة الجزائر. "مجلة المفكر. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر)، العدد:03، 2008 ،ص ص107-108. [1]

طاشمة بومدين، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر". مجلة التواصل .(كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر)، العدد26، جوان2010، ص20 [2]

Bruylant , 2009. P130 [3]

متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية[1] والحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب:

– **الحكم:** ما يقتضي من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

– **الاحتكام:** ما يقتضي من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

– **التحاكم:** طلبا للعدالة[2].

أما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرفت الحوكمة على أنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فيها [3]ومن المصطلحات المرتبطة بشكل كبير بالحوكمة مصطلح حوكمة الشركات. التي تعني مجموعة الآليات التنظيمية من أجل القدرة على اتخاذ القرارات والتأثير على قرارات المدراء ومن جهة أخرى هي من يسير القيادة ويعرف المجال التقديري|[4]أما على مستوى تناول موضوع الحوكمة الرشيدة في الأدبيات العربية (الكتب والمقالات المكتوبة باللغة العربية) فان هناك قليل من البحوث والدراسات رغم أهمية الموضوع بالإضافة إلى التباين في الطرح وهذا التباين ناتج عن سببين.

[1]غسان على سلامة، "الحوكمة في ظل العولمة ". المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الادارة في عصر المعرفة . (جامعة الجنان، طرابلس، لبنان،)، 15 –17 ديسمبر 2012 ،ص52

[2]علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداوي، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان: دار صفاء، 2011، ص 24

[3]أنمار أمين البراوي، محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول . المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الادارة في عصر المعرفة (جامعة الجنان، طرابلس، لبنان .)15–17 ديسمبر2012، ص6

[4]Philippe marini, la gouvernane de sosetescotees face a la crise pour une meilleure protection. Pari:èditionalfa 2010,p203

_إما أن النقل تم عن طريق الترجمة الحرفية من اللغة الانجليزية وهذا الأسلوب يتجاهل البعد.

_الثقافي والاجتماعي والسياسي للمنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام عند المقارنة بتجارب الدول المتطورة اقتصاديا واجتماعيا وعلميا .

_أما السبب الثاني هو عدم وجود ترجمة حقيقية لتبني الحوكمة الرشيدة في الدول العربية والذي نشأ إما نتيجة للفهم الخاطئ للحوكمة الرشيدة، مما أدى إلى تخوف من تطبيقها من قبل متخذي القرار، أو عدم وجود إرادة حقيقية من قبل القيادات العليا للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التركيز على التنمية القصيرة المدى بدلا من التركيز على التنمية المستدامة[1].

2- أبعاد الحكم الراشد وفروعه :

1- البعد السياسي: يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشاده من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل.

بالنتيجة فان درجة مشاركة مواطنيها في تحديد رشاده النظام السياسي يتوقف على مدى شرعية نظامها وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات السياسي

2- البعد الإداري: يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيها[2].

[1] بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة – المملكة العربية السعودية حالة دراسية." الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.(قسم العلوم الإقتصادية والإنسانية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية)، العدد:11، 2011، ص4

[2] بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري". مجلة المفكر. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر)، العدد:08، [د ت ن]، ص 325

كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية، وذلك بعدم خضوعها للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى.

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي: أي إضافة معيار الإدارة الاقتصادية، الاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية[1] .

ب – عناصر الحكم الراشد:

إن الحكم الراشد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني[2].

وعليه عناصر ومكونات الحكم الراشد تتمثل في:

1- الدولة: تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها. وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة التكريس متطلبات الحكم الراشد، فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية السياسية، والاجتماعية[3]

2- القطاع الخاص: أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تكريس الحكم الراشد في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص اعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك حيث إن هذا

[1] حسين عبد القادر، مرجع سابق، 44

[2] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي ،الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إطار نظري. عمان:دار الحامد، 2012 ،ص58

[3] محمد غربي، " الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية". دفاتر السياسة والقانون. (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر) عدد خاص، 2011، ص375

القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة والتقانة، لتجسيد عمليات التنمية، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلف

3- المجتمع المدني: يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، ويمكن أن يساهم في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي [1]

ب – آليات الحكم الراشد: قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كفومان بوضع كافة معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي، الاقتصادي والمؤسساتي[2] وتتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على كل ما يخص النمو والانفتاح الاقتصادي في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالآتي :

1- المشاركة: وتعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات العامة والانتخابات، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.

2- حكم القانون: ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسحابها في التطبيق.

---

[1] محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، بيروت: ابن نديم،2014،ص ص343-344

[2] عبد القادر يختار، عبد الرحمن عبد القادر، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية". المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية والتمويل الإسلامي. (الدوحة، قطر)، 1921ديسمبر 2011، ص6

3- الشفافية: وتعني فسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته، مثل حق المواطنين في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الاطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام[1].

4- المحاسبة: تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة البيئية:

سنتناول في هذا المطلب مفهوم البيئة لغة واصطلاحا بالإضافة الى تعاريف في مجال العلوم الاجتماعية وتعريف الامم المتحدة وتعاريف اخرى . اضافة الى تعريف الحوكمة البيئية

الفرع الاول: تعريف البيئة :

مصطلح البيئة قد عرف منذ أقدم العصور وكتب عنه علماء الإغريق واليونان وأول من استخدم هذا المصطلح هو العالم الألماني ارنست هايكل سنة 1866 وقد توصل لذلك بدمج الكلمتين اليونانيتين و OIKOSالتي معناها المسكن و logosمعناها العلم، هكذا عرف ذلك المصطلح بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه".[3]

[1] محمد غربي، سفيان فوكه،.. وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية .بيروت: ابن نديم،2014، ص 120

[2] المرجع نفسه، ص 121

[3] محمد خالد جمال رستم، التنظيم القانوني للبيئة في العالم لبنان منشورات الحلبي الحقوقية،2006، ص 9

– تعتبر البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته وكسائه ويمارس فيه علاقاته ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشرة كمصطلح علمي يمكن تعريفها بتعاريف عديدة منها:

–البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية مثل النباتات والحيوانات ومن مكونات غير حية مثل الصخور والمياه والهواء والطقس وغير ذلك [1]

وفي مجال العلوم الاجتماعية يمكننا تعريف البيئة على أنها :

مكونات كل المصادر والعوامل الخارجية التي من أجلها الإنسان أو مجموعة من الناس يكونوا مستجيبين أو ذوي حساسية لها[2].

وقد أشار معجم العلوم الاجتماعية إلى مفهوم البيئة بأنها كل ما يثير سلوك الإنسان ويؤثر فيه بمعنى أن البيئة هي ذلك الإطار الذي يعيش عليه الإنسان ويتأثر بظروفه وينعكس ذلك على أحواله الصحية والنفسية والاجتماعية.

ففي المؤتمرات الدولية التي عنت بشؤون البيئة ورد في البعض منها لكلمة البيئة بأنها عبارة عن مجموع العوامل الطبيعية والعوامل التي أوجدتها أنشطة الإنسان والتي تؤثر في ترابط وثيق على التوازن البيئي، وتحدد الظروف التي يعيش فيها الإنسان ويتطور المجتمع. وكان لإعلان ستوكهولم وما اتخذ على أساسه من مبادرات دولية وإقليمية ووطنية الفضل في تنمية وعي أفضل لطبيعة المشكلات وأساسها، بما حدا بالمتابعين للبيئة وقضاياها لاعتبار مؤتمر ستوكهولم منعطفا تاريخيا أرسى دعائم « فكر بيئي » جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها بنهب وشراهة .

[1] علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالموارد الإشعاعية والكيمياوية في القانون الجزائري. الجزائر :دارالخلدونية، 2008، ص6.

[2] عبد الفتاح مراد، شرح تشريعات البيئة مصر :[د دن]، [د س ن، ص 12

أما بالنسبة لفظة البيئة عناصر طبيعية وماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات، بل هي رصيد فقد أعطاها مؤتمر ستوكهولم فهما متسعا، بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[1].

كما جاء بتعريف آخر للأمم المتحدة عن البيئة أيضا بأنها: ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة

فالبيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه، هذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدا، وقد تضيق دائرته ليشمل منطقة صغيرة جدا لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه .ومن خلال هذا المفهوم نستطيع أن نقسم البيئة إلى قسمين: بيئة طبيعية، وبيئة بشرية [2]

إذ لابد من تحقيق توازن بين البيئتين عن طريق ما يعرف بالتوازن البيئي وهو ما يحفظ النظام البيئي. وينصرف اصطلاح النظام البيئي إلى الاهتمام بدراسة كائن معين أو وحدة معينة في الزمان والمكان بكل ما ينطوي عليه من دورات أو حركات وذلك في ظل كافة الظروف المادية والمناخية وظروف التربة[3].

[1] رفعت رشوان، الارهاب البيئي في قانون العقوبات دراسة تحليلية نقدية مقارنة مصر:دار المعرفة الجديدة، 2009، ص 19.

[2] زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات الكويت: دار البحوث العلمية، 2000، ص7

[3] رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام. الازاريطة: الدار الجامعية الجديدة، 2009،ص20 .

وقد اتجهت غالبية دول العالم إلى تأكيد مفهوم البيئة كقيمة في قوانينها بل وفي بعض الدساتير، وفي الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقا من حقوق الإنسان وأكدت بعض القوانين اعتبار حماية البيئة واجبا من واجبات الدولة [1].

و لقد جاء في المادة 04 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر تعريف البيئة بأنها تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر الطبيعية [2].

شهدت علاقة الإنسان بالبيئة مرحلة صراع ومواجهة أفرزت العديد من المشاكل البيئية الخطيرة التي باتت تهدد مستقبل مسيرة البشرية .

وقد بدأت إرهاصات هذه المرحلة في أعقاب الثورة الصناعية التي أحدثت كثير من المتغيرات، كما أحدثت الثورة العلمية والتقنية بدورها مزيدا من التغيرات، واقترنت بطموحات بشرية في السيطرة على موارد البيئة وتكثيف استغلالها، وقد أدى هذا الطموح غير المقنن بيئيا إلى خلق نوع من الصراع المواجهة خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين حيث تدهورت معه العلاقة بين الإنسان وبيئته وظهور الكثير من المشاكل والقضايا البيئية[3]

و من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلات البيئية في العالم ما يلي:

-الزيادة الهائلة والمستمرة في عدد من سكان العالم، وخصوصا في دول العالم النامي.

[1]محمد محمود دهيبة، علم البيئة عمان مكتبة المجتمع المدني، 2009،ص133 .

[2]انظر القانون رقم:03-10 المؤرخ في: 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية، العدد43، الصادرة في 20 يوليو 2003، ص10.

[3]أسماء مطوري، مؤسسات الشباب وحماية البيئة الجزائر بمطبعة صخري، 2012، ص 101.

– استنزاف مصادر الثروة الطبيعية من قبل الدول الصناعية مع بداية الاستعمار وحتى الآن.

–التقدم الصناعي وإنتاج مواد عديدة وغريبة من البيئة لا تحلل بسهولة، وتراكم العديد من المواد في السلاسل الغذائية، وحدوث أخطاء في تصنيع المواد الكيمياوية مثل كارثة مدينة سيفرينو الإيطالية 1976 ومدينة بوبال الهندية سنة 1984 .

– إتباع أساليب الزراعة المكثفة أو الزراعة الرأسية في مختلف مناطق العالم وبالتالي التوسع في استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات.

–قلة أو عدم وجود الأساليب والتقنيات لمعالجة المخلفات الناتجة عن نشاطات الإنسان المختلفة.

–حوادث نقل المواد السامة مثل تدفق البترول في البحار والمحيطات بسبب تحطم ناقلات النفط.

– النقص في التخطيط، أو سيادة التخطيط العشوائي بشكل عام [1]

وتجدر الإشارة إلى أن مشاكل البيئة تتطلب حلولا مميزة وأن معايير التقيد تستلزم دراسة واسعة للخصائص البيئية والإمكانات المالية والفنية والبشرية لكل دولة على حده حتى يمكن سن التشريعات المناسبة والقابلة للتنفيذ[2] . ولقد كان الاهتمام بمفهوم الحوكمة البيئية في البداية اهتماما عالميا ظهرت بوادره الأولى اثر انعقاد مؤتمر ستوكهولم وهذا نظرا للتدهور الكبير الذي عرفته البيئة والذي كان انعكاسها ليس محليا وإنما عالميا لهذا وجب أن يكون

[1] أيمن مزاهرة، علي الشوابكة، البيئة والمجتمع. عمان:دار الشروق، 2007، ص ص24–25.

[2] كريم الجسر، الحوكمة البيئية2، تقرير واقع البيئة في لبنان: الواقع والاتجاهات. لبنان، 2010،ص140

الاهتمام بالحوكمة البيئية على مستوى كل الدول، وتفعيل ما يعرف بالحوكمة البيئية . ويعود مفهوم الحوكمة البيئية إلى آليات صنع القرارات التي تعني بإدارة البيئة والموارد البيئية.[1]

حيث تشير الحوكمة البيئية إلى مجموع العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية.

كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها " مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة "، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركيه ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية.[2]

الفرع الثاني: تعريف الحوكمة البيئية :

و الحوكمة البيئية هي الترتيبات الرسمية وغير الرسمية وأكثر التي تحدد كيفية استخدام الموارد والبيئة: كيف تقدر وتحلل المشاكل، وما السلوك الذي يعتبر مقبولا ومرفوضا، وما هي القوانين والعقوبات المطبقة على المؤثر في نموذج استعمال الموارد والبيئية.

كما تشير إلى عملية صنع القرار المرتبطة بمراقبة وتسيير البيئة والموارد الطبيعية، وهي أيضا حول أسلوب القرار اتخذ إن الحوكمة البيئية الجيدة أن تعكس مفهومنا للبناء، الوظيفة العمليات وتغيير صور الأنظمة الطبيعية دون هذا الفهم يمكن أن تتخذ قرارات غير ملائمة مع نتائج بيئية كارثية، حتى مع أفضل النوايا المحتملة. فالحوكمة البيئية هي فعالة

---

[1] خديجة ناصري، "مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية" مذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012)، ص 13-14

[2] Environmentalgovernance,artictransform,from.http://www.artic -transform.org.pl (Saliemfakir,antheastephens...andothers. EnvironmentalGovernance Background Research Paper: Environmenta lGovernance South AfricaEnvironment Outlook),national state of Environmental Governance.2008,p5.

فقط عندما يتم قيادتها بعقلانية وتسيير مستدام للنظام البيئي، فيغالب الأحيان عندما تكون الحوكمة ضعيفة تتسبب في تراجع البيئة).

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة:

نظرا للأهمية البالغة لموضوع التنمية المستدامة، والتي أصبحت متطلبا ضروريا لابد منه في حياة الأفراد والمجتمعات، فإذا لابد من الإحاطة بأهم جوانب هذا الموضوع، من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في إطار مفاهيم التنمية التي عرفها الفكر التنموي في مراحل زمنية سابقة ومتباينة[1]، حيث يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحادث في مفهوم التنمية، وهو مفهوم شهد جدلا واسعا سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد العملي[2]

تعد ظاهرة التنمية من الظواهر الحديثة نسبيا، إذ تعود على وجه التحديد إلى النصف الثاني من القرن العشرين[3]

فالتنمية أصبحت قضية عالمية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لا يمكن اعتبار أنها قضية نوعية، تتصل بالمجتمعات المستعمرة التي استقلت حديثا، فقد اتضح أن

[1] علي عبد الرزاق حلبي، علم الاجتماع والتنمية المستدامة المقومات والمؤشرات الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2013،ص18.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2013، ص26

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي عمان :دار دجلة،2008،ص43

البلاد المتقدمة تحتاج هي الأخرى إلى تطوير اقتصادها لتواكب القفزات الهائلة في مجالات التكنولوجيا، ولتتلاءم كذلك مع أوضاع النظام العالمي الذي ينطوي على صراعات عديدة[1].

ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960 – 1970) فإن الاهتمام بالتنمية اقترن بمفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي ودخل الفرد، بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلا في لتنمية [2]

أهم الركائز التي يستند إليها التحليل في هذا النمو

1- أن النمو يشكل شرطا ضروريا وكافيا لتحقيق النمو الاقتصادي .

2 -اعتبار الدخل المؤشر الأساسي لقياس الرفاهية.

3 -معاملة النمو والتنمية كمفهوم واحد.

ولقد أظهرت الانتقادات الواسعة الموجهة في هذا النموذج غياب أبعاد حيوية في بنائه وتوجيهاته أهمها :

1 – إهماله للجانب الاجتماعي بتأكيده أولوية النمو الاقتصادي.

2- اعتبار العامل البشري وسيلة فحسب في العملية الإنتاجية.

3 – تأكد على عدم قدرته إدامة النمو.

4 – تدميره للبيئة بأسلوبه غير العقلاني في استخدام موارد الطبيعة[3]

[1] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي. ج 1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص14.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص26

[3] باسل البستاني، جلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص42-43.

5 – انحسار العدالة والإنصاف في توزيع المنافع[1]. | نتيجة لظهور وتنوع المشاكل السياسية والاجتماعية وتنوع المشاكل السياسية والاجتماعية التي رافقت التركيز على التنمية الاقتصادية خلال الخمسينيات والستينيات، بما في ذلك ارتفاع نسبة الفق، وتزايد عدم المساواة بين الطبقات.

الأمر الذي أدى إلى حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية، تمخضت عن إعادة تعريف مفهوم التنمية واستراتيجياتها من خلال المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني، إذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة «الاستراتيجية الدولية للتنمية » عام 1970 وجاء في ديباجة هذه الاستراتيجية " إن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها [2]و في العقد الثاني من للتنمية و1980 – 1990، اكتست التنمية بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطلق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الحكم الجيد.

وقد شهد عقد التنمية بداية من سنة 1990 نقلة نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريود جانيرو عام 1992[3]

بدأ تداول مصطلح الاستدامة لأول مرة لدي حراس الغابات الألمان وكان الألماني " هانس كارل فون كغلويتز" أول من استعمل مفهوم الاستدامة عام 1712، ثم استعملها بعده العلماء البريطانيون والفرنسيون في علم في قطع أشجار الغابات سيؤدي في النهاية إلى عدم وجود غابات لقطع أشجارها ولقد ظهر المفهوم الحديث للاستدامة بصيغته المعاصرة حينما

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص46

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص62

[3] فريد بوبيش، الاتجاهات البيئية دراسة في علم اجتماع البيئة الجزائر: مطبعة سخري،2013، ص 101-102.

ربط بمفهوم التنمية [1] في عقد الثمانينات من القرن العشرين وارتبط بشكل خاص بأذهان الناس بدرجة وعي الناس بالمشكلات البيئية الخطيرة التي تهدد وجود الجنس البشري نفسه الجفاف، تصحر، مجاعات، تدهور بيئي " ويمثل مؤلف " حدود النمو " والصادر بسبعينيات القرن العشرين بداية الاهتمام بالقضايا البيئية وعلى رأسها فكرة استدامة كفاية استخدام الموارد الطبيعية وبخاصة غير المتجدد منها، ويرى البعض أن البداية الحقة للاهتمام بمفهوم الاستدامة يعود لتقرير لجنة برونتلاند، المشكلة من خلال منظمة الأمم المتحدة سنة 1987 "مستقبلنا المشترك

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها:

سيتم التطرق في هذا المطلب الى تعريف التنمية المستدامة واهدافها

الفرع الاول: تعريف التنمية المستدامة:

"تعتبر التنمية عملية حضارية، شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وتسعى إلى بناء الفرد وتحريره وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل البناء فهي تمثل اكتشافا لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر. آخر وتتباين مراحلها من دولة إلى أخرى. إن التنمية مسألة نسبية، دائمة التغير حسبما تفتضيه الظروف البيئية المحيطة ضمن المعطيات الممكن تحقيقها في الفترات الزمنية المتلاحقة، أنها عملية مجتمعية متفاعلة متشعبة وتتغاير من مجتمع إلى ويشترط في التنمية أن تكون قادرة على تلبية تطلعات وتوقعات أفراد المجتمع وتوفر الخيارات والفرص لكل عضو فيه ليعبر عن آرائه بحرية ووضوح تقوده إلى تحقيق الإنجازات الذاتية التي يعود نفعها للبنية الاجتماعية كاملة"[2].

[1] احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص290

[2] حلمي شحادة محمد يوسف، إدارة التنمية الأردن:دار المناهج،2011، ص20.

استخدام الموارد لتحقيق التنمية فالاستدامة تعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان الشاملة وإنجاز المستويات العالية من المعيشة[1]

و من وجهة نظرUNDP: الاستدامة هي مطالبة التنمية البشرية بسياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة تجعل التنمية قابلة للاستمرار مع عدم توريث الأجيال القادمة ديون اقتصادية واجتماعية[2] بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة عالميا والاتفاق على أنه يركز على الإنسان والتوازن البيئي بين أنشطته وجهوده وبالبيئة بمكوناتها المتعددة، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:.

1-اختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

2 - تباين الاستراتيجيات المتعددة والضرورية لتحديد أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد، بل وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات .

3 - تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات وكيفية تحديد أهداف التنمية المستدامة [3].

يمكن استعراض مختلف التعريفات للتنمية المستدامة كالآتي:

1-التعريف الاقتصادي: فاقتصاديا وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول

[1]محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعالميا).لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 71 .

[2]عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة. عمان: دار الحامد، 2012، ص204

[3]عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2011، ص167.

الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب [1]

2-**التعريف الاجتماعي والإنساني:** أما على الصعيد الاجتماعي والإنساني فان التنمية المستدامة تعني تمكين إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووفق تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية [2]

3-**التعريف السياسي:** العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة للأفراد بطريقة كاملة للقرار المجتمعي ويتمتع بالحرية والإنسانية والاقتصادية والسياسية

4- **التعريف البيئي:** التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض [3]

5-**لتعريف التقني:** ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة، حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ [4]في العام 1989، عدد جان بيسه من البنك الدولي 38 معنى مختلفا لمفهوم التنمية المستدامة وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1998 بعنوان

[1]المرجع نفسه، ص168

[2]ماهر أبو المعاطى على، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث،2012، ص 185.

[3]المرجع نفسه، ص 229

[4]سيرج لاتوش، تحديات التنمية، (تر: ألبير خورى لبنان: الشركة العالمية للكتاب،2007،ص60.

ومستقبلنا المشتركة التنمية المستدامة بأنها « التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها »[1]

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها «ضرورة انجاز الحق في التنمية » بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية الأجيال الحاضر والمستقبل وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه « لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها »[2].

فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة، وتحافظ على التكامل البيئي ولا تتسبب في تدهور عناصر ومكونات الأنظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينه| وعليه فان أبرز خصائص التنمية المستدامة أنها :.

أ – تنمية يعتبر البعد الزمني فيها الأساس فهي طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها تقدير المتغيرات.

ب – تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية في المجال الحيوي للأرض.

ج – تنمية تهتم بتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة المواطن العادي.

د– تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة الطبيعية سواء عناصره أو مكوناته الأساسية كالهواء والتربة والموارد الطبيعية.

[1] فاروق احمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحية دراسة أنثروبولوجيةمصر :دار المعرفة الجامعية، 2011، ص67

[2] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة. (تر:بهاءشاهين)، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2000، ص17.

هـ – تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات واستثمارات والاختبار التقني والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظمات البيئية، بحيث يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة.

و – تنمية متكاملة تعنى بالجانب البشري فيها، وتنمية أول أهدافها تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية، كما تراعي النوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية [1]

وتتجلى أهمية التنمية المستدامة من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– ابراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.

–السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال احتياجات أكثر الطبقات فقرا.

– البحث في مستجدات البيئية والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.

–النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. [2]

[1] عطية خليل عطية، التربية والتنمية في الوطن العربي الأردن :دار غيداء، 2011، ص184

[2] الزبير عياش، "الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء."

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها، على تحقيق العديد من الأهداف منها:

1- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية، بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
2- السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا. 3-البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شان الاستفادة من ايجابياتها.
2- - النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من ايجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص زيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية [1]

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة .

سيتم التطرق في هذا المطلب الى ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

الفرع الاول أبعاد التنمية المستدامة:

تنطوي التنمية المستدامة على عدة أبعاد يمكن إجمالها في الآتي:

اولا: البعد الاجتماعي:

ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من الأمن واحترام حقوق الإنسان كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد

[1] الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر)، 25-26 نوفمبر 2013، ص9 (2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي.. وآخرون، مقدمة اقتصاديات البيئة الأردن: دار المناهج،2010،ص 81.

الشعبية في صنع القرار [1]، تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني، إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيارا لإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغبتها ورغبات الأجيال القادمة وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي.:

-المساواة في التوزيع.

-المشاركة الشعبية.

-التنوع الثقافي .

- الإنصاف والعدل في اختيارات النمو [2]

ب - البعد البيئي:نجحت قضية البيئة في أن تفرض نفسها بشكل قوي منذ أوائل السبعينات وذلك تحت تأثير التغيير الجوهري الذي حدث بظهور ما يعرف بالحركة البيئية، فمنذ ذلك الوقت تحرك الاهتمام بالبيئة إلى نطاق الدوائر العلمية المتخصصة وجماعات الحفاظ على البيئة إلى الأفراد العاديين، وذلك بتأثير مشكلات البيئة كالتلوث وسوء استخدام الموارد.

و الواقع أن ظهور العديد من المشكلات البيئية العالمية خلال الفترة من عام 1966 إلى 1972 أدى إلى زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية [3]، حيث فرضت قضايا البيئة اهتماما خاصا على كل المستويات الإقليمية والمحلية والعالمية، من أجل أن يصبح مخططو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اعتبارهم قضية التوازن البيئي، فإذا اقتصرت خطط التنمية على

[1]زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009". أبحاث اقتصادية وإدارية ". (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر)، العدد:07، 2010،ص198.

([2]خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير تخصص: إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012

[3]أحمد مصطفى، احسان حفظى، قضايا التنمية في الدول النامية . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005،ص129

تحقيق الأهداف الاقتصادية فإن ذلك يكون على حساب البيئة واحتمالات تدهورها، ولذلك لا بد من وجود تكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وبين الأهداف البيئية من ناحية أخرى، وهذا يقتضي وضع مؤشرات جديدة لأساليب تقييم المشاريع، تؤخذ فيها النواحي البيئية في الاعتبار.[1]

ثانيا: البعد الاقتصادي:

يركز على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الإستدامةالإقتصادية والمالية من ناحية النمو والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها والعمل في حدود طاقة الإستعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي، وتزداد أهمية البعد الاقتصادي لاسيما وأن التقديرات تشير إلى تراجع الاحتياطي العالمي من الطاقة، وأن المدى الزمني لاستغلال هذه الطاقة في تناقص خاصة أمام تزايد الطلب العالمي على الطاقة من طرف الدول الصناعية [2].

ثالثا: البعد السياسي:

هذا البعد يؤكد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنظيم برامجها من خلال إنجازات وإجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها، كما يتضمن ها البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع

[1] أحمد صالح العمرات، الأمن والتنمية منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولة . عمان: أحمد صالح العمرات، 2001 ،ص 61.

[2] لطرش ذهبيه، "متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة". المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر)،07 –08 أفريل 2008، ص6

لجعل التنمية أكثر ديمقراطية، مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتى يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع.

رابعا: البعد التكنولوجي والتقني: ويعني هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجية النظيفة التي لها نفايات بسيطة والتي ليس لها نفايات واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة [1]، أي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون[2]

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة:

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة التي أتت بعدة برامج لصياغتها برامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة الذي تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

-مؤشرات القوى الدافعة: وتصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط.

-مؤشرات الحالة: وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والضوء.

-مؤشرات الاستجابة: تلخيص التدابير المتخذة [3].

[1] عبد الجليل هويدي، "العلاقات التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة "مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية .(جامعة الوادي، الجزائر)، العدد:09، ديسمبر 2014، ص220.

[2] ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015

[3] فاتن صبري السيد الليثي، الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة نظيفة، أطروحة دكتوراه تخصص: قانون دولي انساني، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012

اولا: المؤشرات الاقتصادية:

1/- البنية الاقتصادية: إن التحديات التي تضعها التجارة العالمية في المجال الاقتصادي خاصة زيادة معدات الاستهلاك تعطي إحساس نمو اقتصادي كبير، ولكنه في الواقع يخفض حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية وبالتالي فان أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لأي دولة ما هي:

* الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي .

* التجارة: تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

*الوضعية المالية وتقاس

عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الإجمالي وكذلك نسبة المساعدات الخارجية

التي يتم الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني المحلي.[1]

ثانيا -أنماط الإنتاج والاستهلاك: وهذه هي القضية الرئيسية في التنمية المستدامة إذ أنه يجب إحداث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد، وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو وكذلك تبقى متوفرة للأجيال القادمة من أهم مؤشرات الإنتاج والاستهلاك :

* استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق حساب الاستهلاك السنوي لطاقة كل فرد على نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي لكثافة استهلاك الطاقة.

*النقل والمواصلات وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات

1

[1] ماهر أبو المعاطى علي، مرجع سابق، ص ص 235-236. مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 158.

ثالثا: المؤشرات الاجتماعية:

1 – المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

الفقر ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

2– **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

–**حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

– **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر التوقع عند الولادة.

–**الإصلاح:** ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تقنية المياه.

–**الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية[2]

التعليم: فالتعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات ومعارف فلضمان تنمية مستدامة لهم شخصيا ومهنيا ولمرافق عملهم لتضاعف مهاراتهم وإمكاناتهم، والموارد البشرية في العالم بوجه عام وللكون بصفته مجمع الموارد [3]

---

[1]عبد الجليل هويدي، "العلاقات التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة "مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية .(جامعة الوادي، الجزائر)، العدد:09، ديسمبر 2014، ص220.

[2]عامر محمود طراف، قضايا البيئة والتنمية أزمة دولية متفاقمة بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2011، ص 26.

[3]باتر محمدعلي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة عمان: الأهلية، 2003، ص 211

أما مؤشرات التعليم فهي:

– مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي .

محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع [1]

السكن: تعزيز تطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة [2]، وهو من أهم احتياجات التنمية المستدامة وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فانه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه

الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 شخص من سكان الدولة.

السكان: هناك علاقة عكسية ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني [3]

ثالثا: المؤشرات البيئية:

1-الغلاف الجوي: وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

– **التغيير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

[1]صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2010، ص152.

[2]باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص153

[3]رواء زكي يونس، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان . الأردن: دار زهران، 2010، ص106. (4) باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص ص213-214.

-**ترقق طبقة الأوزون:** ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

-**نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية .

2- الأراضي: أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي :

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

-**الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي، وكذلك معدات قطع الغابات.

-**التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

-**الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة

3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي:

- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية .

- **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية [1].

[1] عبد الرحيم عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة. (جمهورية مصر العربية)، 2007، ص ص14-15.

- **المياه العذبة:** وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه أما كمية المياه فتقاس من خلال نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية .

- **التنوع الحيوي:** ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

- **الأنظمة البيئية:** والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

- الأنواع: ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض [1]

د- المؤشرات المؤسسية:

تظهر من خلال:

-استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

-تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.

- عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 مواطن .

- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي .

- الخسائر الاجتماعية والاقتصادية بسبب الكوارث [2]

[1] فيصل بوخالفة، الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص: علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة باتنة 1، 2017/2016

[2] محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

ملخص الفصل الاول :

لقد تعددت وتنوعت التعاريف الخاصة بالحوكمة في كل زوايا المعرفة المختلفة فكل باحث او هيئة يعرفها وفقا لرؤيته وزوايا نظره للحوكمة حيث لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمصطلح الحوكمة , كما تنوعت تعاريف الخاصة بالبيئة كل تعريف حسب معيار ونظرة مختلفة حيث يواجه العالم الكثير من المشكلات البيئية نتيجة لاختلال التوازن في نظام البيئي من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية

نظرا للأهمية البالغة لموضوع التنمية المستدامة فلقد تنوعت كذلك لمفهوم التنمية المستدامة

حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة في إطار مفاهيم التنمية التي عرفها الفكر التنموي في مراحل زمنية سابقة ومتباينة

الفصل الثاني:

حوكمة الادارة البيئية لترشيد الموارد الطبيعية

المبحث الأول: الآليات الوطنية والدولية لحوكمة الإدارة البيئية:

لاستدامة الموارد الطبيعية في البيئة، صرحت السياسة البيئية بقواعد من أجل إدارتها والحوكمة في نسبة استغلالها، فـ "تم تفعيل آليات الحوكمة البيئية التي تتجسد من خلال دور الفواعل الوطنية، الإقليمية والدولية "[1]

المطلب الثاني: الاليات الوطنية لحوكمة الإدارة البيئية :

تطور وضع الحوكمة البيئية الوطنية بشكل خطي وقطاعي إلى حد بعيد لتوفير خدمات معينة على نطاق زمني قصير أو متوسط المدي، غالبا ترتبط بالدورات الانتخابية. ومثل هذه الترتيبات لا تكون دائما ملائمة للاستجابة للتحديات عبر القطاعات الأكثر تعقيدا التي تفرضها التنمية المستدامة التي لها أفق زمني بين الأجيال أطول مدي، مما يتطلب التزاما مستداما يمتد فيها وراء الدورات الانتخابية النموذجية التي تتراوح مدتها بين أربع وخمس سنوات.

الفرع: الاول دور الدولة:

فلور الدولة التنموي يتلخص في العمل على ربط العبد بترابه الوطني، ليتفاعل معه في ظل شريعة وعقيدة ونظام، وهذا الرابط يقتضي من الدولة العمل على:

– فلسفة رشيدة وتخطيطا حكيما يؤدي الى ترجمة التنمية الى خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيام بها من خلال مؤسسات وطنية .

–الصياغة التنموية لكل مشروعات الدولة.

–إعداد قوانين للحد من الانبعاث للملوثات المصاحبة للإنتاج والمحافظة على الموارد المتوفرة

[1]برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير: العالمية4 :البيئة من أجل التنمية، ص377. متحصل عليه من : http:www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4 Arabic fullreport.pdf

– اعتماد سياسات لحماية البيئة وفرض غرامات على من يتسبب بالتلوث (الجباية البيئية).

– إعداد خطط لإعادة تدوير بعض النفايات، وتشجيع الاستثمار المحلي في القطاع العام البيئي وتخصيص مناطق صناعية متخصصة ..

– إنشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية المستدامة، وتتأكد من اندفاع البشر اليها ثم القيام بقياس النتائج وتصحيح المسارات

– التعليم والتكوين الأساسي المرتبطين بمشاريع التنمية الأساسية.

– عمل اختيارات عند مباشرة تشغيل المصانع التقدير حدود التلوث في الهواء والماء ويجب مطالبة الشركات الصناعية بعمل كافة التعديلات الهندسية والإنشائية الضرورية التي تحد من انبعاث النفايات وتجعلها في الحدود المقبولة [1].

وفي إطار البحث عن نظام اقتصادي جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر الضريبة والندرة الايكولوجية، والمفارقات الاجتماعية، فانه ينبغي التفكير في إعادة توجيه الاستثمارات العامة بما ينعكس ايجابيا على ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد تماشيا ومتطلبات الاقتصاد الأخضر. غير أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب ظروفا تمكينية معينة تتشكل من اللوائح والسياسات والدعم لمادي والحوافز والهياكل القانونية[2]. إذ ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة فهي بذلك عنصر من السياسة العامة، يتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة (شركة، مؤسسة، جمعية أو هيئة) يتم إملاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة .

[1] بوثلجة عبد الناصر، ميلود بورحلة، "دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الإقتصاد الإسلامي – التجربة المغربية". الملتقى الدولي:مقومات التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي (جامعة قالمة، الجزائر).03-04 ديسمبر 2012، ص ص 226-227.

[2] الإقتصاد الأخضر: هو الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الإجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية

ويمكن تحديد أهم العناصر التي يجب أن تتصف بها السياسة البيئية

ب: – الواقعية في التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها .

– تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات الرسمية والشعبية والمحلية والعالمية.

–التوافق والتكامل والترابط بين هذه السياسات البيئية في كل من المجالات (صناعية، زراعية، إسكان وسياحة). مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية أو في النواحي الحياتية الاجتماعية المختلفة، بحيث تحقق القناعة والعقيدة بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الأفراد ومن ثمة نقل الحاجة الى اصدار المزيد من القوانين والتشريعات الرادعة .

– وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية والدعم وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام.

–وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات مع تنمية الموارد البشرية الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات البيئية [1].

–اعتماد السياسة على أدوات مرنة وواقعية وقابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية .

[1] بوعلام ولهي، "آفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة الى حالة الدول العربية النفطية". مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر)، العدد: 12،2014، ص 121

أ- الأدوات التعليمية والتثقيفية:

تشمل البرامج التلفزيونية والإذاعية، برامج الانترنت، المحاضرات العامة والندوات والمعسكرات الشبابية .

وتهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها. وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، كجمعيات حماية البيئة والجمعيات الشبابية وجمعيات حماية المستهلك

ب- الأدوات المؤسسية والتشريعية:

تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنظيمية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون.

ج - الأدوات التنظيمية المباشرة:

يتطلب استخدام الأدوات التنظيمية وجود الأطر التشريعية والمؤسسية المشار إليها سابقا، وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التداخلية لهيئات حكومية في آليات السوق بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب أسواق السلع البيئية ووجود التأثيرات الخارجية السالبة للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي[1].

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الواديي، الشراكة بين القطاعين العام والحاص الإطار النظري والتطبيق العملي. الأردن:دار الحامد، 2012، ص26.

2 – الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:

يدرك العالم اليوم اتساع نطاق الأسواق العالمية المفتوحة في ظل العولمة واتساع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تتطلب التنافسية العالية للمنتجات والخدمات التي يؤديها القطاع الخاص القطاع الحكومي على حد سواء، وهذا بدوره ينعكس على قدرة الدولة في تحقيق التنمية وإدامتها .

فعلى مستوى الاقتصاد الكلي فان الحكومة والمؤسسات العامة يجب أن تلعب دور المراقب للنشاط الاقتصادي وتترك للقطاع الخاص تقديم الخدمات من خلال إنشاء البني التحتية، وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فان التنظيم المؤسسي للقطاع الخاص في كثير من الأحيان يترك مجال كبير من المرونة للمسؤولية والمبادرة الفردية وهذا يمثل حافزا قويا إلى تحقيق الحد الأمثل من المردود البشري والمادي [1]، إذ سجلت سياسات الخصخصة، دون شك مقدار من النجاح في حالات معينة) وتؤثر قضية التضييق على طاقات وإمكانات القطاع الخاص من عدة نواح على التنمية الاقتصادية وبصورة خاصة على استثمارات القطاع الخاص ومدى نموها [2]، إذ أن قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية تعتمد على توسيع نطاق السوق في المجتمع، مثلما أن تطوير السوق يعتمد على توسيع

و تقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء التخصيص للمشاريع المملوكة من قبل الدولة، وتطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولجذب وتطوير وتوسيع التعاونيات غير الدولية في بعض الأحيان.

[1] أحمد سيد النجار، غالب أبو مصلح.. وآخرون، الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية. لبنان مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص31.

[2] أحمد سيد النجار، محمد سعيد النابلسي...وآخرون، التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة بيروت: المركز العربي للدراسات والنشر،2004،ص160

يدرك العالم اليوم اتساع نطاق الأسواق العالمية المفتوحة في ظل العولمة واتساع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تتطلب على حد سواء، وهذا بدوره ينعكس التنافسية العالية للمنتجات والخدمات التي يؤديها القطاع الخاص والقطاع الحكومي على قدرة الدولة في تحقيق التنمية وإدامتها. فإن قدرة القطاع الخاص لتوفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية تعتمد على تطوير نطاق السوق في المجتمع ،مثلما أن تطوير السوق يعتمد على توسيع وتقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء التخصيص للمشاريع المملوكة من قبل الدولة، وتطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولجذب وتطويرو توسيع التعاونيات غير الدولية في بعض الأحيان. كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد ككل، مثلما تحقق الفوائد الواسعة للأفراد المستثمرين، وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياساتها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات، والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية وبتوفير الحوافز المطبقة بعدالة وثبات لكافة المشاركين [1]

فالشراكة بين القطاعين العام والخاص علاقة طوعية وتعاونية بين هيئات فاعلة مختلفة في القطاعين العام الحكومي) والخاص (غير الحكومي) يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنبا إلى جنب لتحقيق هدف مشترك أو للقيام بمهام معينة، وقد تخدم الشركات غايات متنوعة، بما فيها النهوض بقضية من القضايا أو تنفيذ ضوابط معيارية أو مكونات للسلوك أو تقاسم المواد والخيرات وتنسيقها

وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية تحولها إلى مدخل إداري مرتبط بالوقاية من التلوث حيث تعمل على دراسة الوضعية البيئية المؤسسية إلى استخدام تكنولوجيا أكفأ وأنظف مما يجعلها تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوثات كما تستخدم معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة

[1] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص ص64،62

للتدوير . أصبحت الإدارة البيئية مصدرا هاما لاهتمام المؤسسات وخاصة الصناعية، ذلك أنها صارت مصدرا أساسي التحسين صورة الصناعة بيئيا وزيادة الأرباح والقدرة على المنافسة، وهذا ما دفع إلى ضرورة إطلاق تسمية السلع الخضراء وعليه فان الإدارة البيئية هي إدارة متخصصة تتمتع بقدر من الاستقلالية وتعمل في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة مما يؤدي إلى زيادة التنسيق فيما بين المؤسسة والجهات الخارجية من أجل دمج الاعتبارات البيئية الملائمة في العمليات الصناعية ومعالجة مشاكل حماية البيئة وسلامة العاملين على نحو أفضل للوصول بالمؤسسة إلى ما يعرف بتحقيق الكفاءة البيئية [1]

وعليه تعزز الاهتمام المتزايد بالبيئة والمحافظة عليها بتقديم نظام إدارة بيئي متكامل عبر صدور سلسلة المواصفات البيئية .(iso1400) تمثل مواصفات هذه السلسلة القاعدة النظم الإدارة البيئية، وتعي العديد من المنظمات والجهات الصناعية والإنتاجية أهمية توافقها مع متطلبات هذه المواصفات القياسية أو محاكاتها لتلك النظم، ولقد بدأت منظمات عديدة في الدول الصناعية بتطبيق (iso14000) حتى قبل اعتمادها سنة1996تعرف سلسلة المواصفات (ISO14000) بأنها " مواصفات موثقة تستدعي من المنظمة المساهمة في الحفاظ على استخدام الموارد الأولية، وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطير.

لقد ازداد الاهتمام بالحوكمة البيئية مؤخرا بعد زيادة الضغوطات على الوحدات الاقتصادية، وذلك لتحسين وإحكام الرقابة على أدائها البيئي، ومن بين دوافع الاهتمام ما يلي:

* **المستهلكين:** بحيث ترتب عن زيادة الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها تغير في أنماط الشراء لدى المستهلكين، وزيادة إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تسبب أضرار بيئية للمستهلكين والمستثمرين، قد يترتب عن التأثيرات البيئية السالبة

[1] موسي عبد الناصر، أمال رحمان، "الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية أبحاث إقتصادية وإدارية. (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر)، العدد:04، ديسمبر 2008، ص ص 66-67.

لأنشطة الوحدات الاقتصادية زيادة في المخاطر والالتزامات البيئية، وكذا تخفيض الأرباح المحققة، ولذلك فان هناك ضغوط متزايدة من جانب المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات عن أداء المؤسسة البيئي، إلى جانب أدائها المالي، فمجموع المستثمرين والمساهمين على قناعة كافية بأن الممارسة البيئية السيئة لأنشطة الوحدات الاقتصادية قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح والإضرار بمصالحهم ..

* **المقرضين:** تحتاج البنوك ومؤسسات الإقراض إلى معلومات بيئية توفرها التقارير المالية، وذلك لتقييم

المخاطر البيئية التي قد تترتب عن الإئتمانات، ذلك لأنها قد تتعرض لمخاطر ناتجة عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية كما في حال منح ائتمان بضمان عقار ملوث، مما قد يسبب مخاطر بيئية جسيمة على مؤسسات الإقراض والبنوك .

* القوانين التي تطالب بحماية البيئة من بين الأضرار التي سببتها التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية حدوث ثقب الأوزون، التغيرات المناخية، والأمطار الحمضية، مما أجبر العديد من الدول على إعداد قوانين وسياسات بيئية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة من الأضرار المختلفة[1] ..

* **جماعات الضغط البيئي:** مارست الجماعات البيئية في العديد من الدول ضغوطا متزايدة على الوحدات الاقتصادية والحكومات بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها من الأضرار التي قد تتعرض لها .

[1] جمعة هوام، "حوكمة المؤسسات ومتطلبات حماية البيئة" الملتقى الدولي الثاني: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر)، 22 –23نوفمبر 2011، ص ص 404–405.

و تتدرج جماعات الضغط البيئي ضمن تنظيمات المجتمع المدني.

3- – المجتمع المدني:

أضحى هناك شبه اتفاق على أن التنمية يجب أن تحقق من أسفل، من الأفراد أو الناس أنفسهم ولم تعد التنمية مجرد أداة تراكم في طاحونة النمو من قبل النخبة أو الحكومات بل أصبح للناس العاديين دورا في تشكيل اختياراتهم التنموية وصياغة مفردات لغة الخطاب التنموي لدولتهم بدلا من تفويض النخب والمسئولين الرسميين عن ذلك [1]. فالحقيقة أن مشكلة التنمية لا تكمن دائما في قلة الموارد المادية، وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد، وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة نوعية البشر الذين يقومون باستغلالها، ولذا فان الاستثمار الحقيقي لابد أنيتم من خلال منظمة تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.

و يبرز مجال حماية البيئة بوصفه أحد أكثر المجالات التي أولت باهتمام وعناية المجتمعات الإنسانية المعاصرة قوة الدور الميداني الذي بلغه قطاع المجتمع المدني على صعيد السياسات والتدابير المتعلقة بقضايا الصالح العام المشترك، إذ أغلب الأساتذة والمهتمين بمجال البيئة على تأكيد السبق الذي أحرزته التنظيمات المدنية في إثارة قضايا المحيط البيئي و دفعها لساحات النقاش الإنساني المتعدد الجوانب وإسهامها في لفت نظر كل الأطراف الفاعلة في المجتمع وعلى المستويين الرسمي والجماهيري اتجاه حدة وخطورة

[1] صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شادي، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي. القاهرة:مركز الدراسات وبحوث الدول النامية،2004،ص20 (2) بركات كريم، "مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة" أطروحة دكتوراء.(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزوزو، الجزائر،2013، 2014)، ص 71.

الأوضاع البيئية المعاصرة ورفع مستوى وعيهم العام بمدى أهمية وحيوية النظم والعناصر الطبيعية

إذا وفي خضم كل التحولات التي شهدتها أسس وضوابط التعامل الإنساني مع محيطه البيئي، وما نجم عنها من تداعيات وخيمة على سلامة واستدامة النظم البيئية، كان امتياز المجتمع المدني من حيث سبقها في إدراك تداعيات هذا الوضع الراهن وإثارتها للنقاشات حول مسبباته ودوافعه ومسؤولية الإنسان المعاصر[1]. ولقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة ملحة، وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية المستدامة، حيث فرض هذا الأخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية، من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا أو وطنيا أو عالميا، وذلك بالقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها فحسب، بل يتحداه في كثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار [2].

وإن إدراك الجميع لما تمثله المشاكل البيئية والتلوث البيئي من خطر على الحياة البشرية والتنمية الاقتصادية على المدى القصير والطويل، جعل من عملية الحفاظ على البيئة وحمايتها بعدا استراتيجيا للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية لأنها شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه فإن حماية البيئة لا يمكن أن تعتبر فقط كسياسة من سياسات الدولة يقتصر محتواها على توجهات وقوانين ذات بعد قصير المدى بل يجب أن ترتقي إلى بعد استراتيجي تتكامل

[1] منيهرموش، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة" بمذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009-2010)، ص60

[2] بركات كريم، مرجع سابق، ص 5. (3) حسين السعدي، علم البيئة. عمان: اليازوري، 2008، ص 41.

فيه مجهودات الدولة من خلال سياساتها البيئية مع الثقافة البيئية والوعد البيئي للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل .

فالثقافة البيئية تهدف إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص لأن يؤدي دوره بشكل هادف فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة [1].و تعد التربية البيئية من الأسس المهمة في تقويم الوعي البيئي لدى المواطن إذا ما أحسن التخطيط لها ويجب أن تعمل التربية البيئية على تطوير عرف محلي يمارس في بيئات متعددة وفي غمار الحياة اليومية لتلك المجتمعات المحلية، فالكثير مما يسمى بالمشكلات الوطنية هي في حقيقتها حصيلة المشكلات المحلية والفردية فإذا ما تم حل هذه المشكلات فان الحالة تعني قطع المحلية والفردية فإذا ما تم حل هذه المشكلات فان الحالة تعني قطع الشوط نحو تحسين البيئة لصالح

مجتمع أوسع كالمنطقة أو الدولة [2]. وعليه فالهدف العام للتربية البيئية هو تطوير المجتمع البشري لبيته وما يكتنفها من مشكلات والمزودة أفراده بالمعرفة، المهارات، الاتجاهات، والقدرة على القيام بالعمل كفرد مستقل وفي شكل جماعي لحلا لمشكلات المعاصرة ومنع ظهور مشكلات أخرى [3]. إن الوعي البيئي على أهميته وضرورته لا يكفي وحده لحل المعضلة بل لابد من أن يواكبه جهد تقنيني تشريعي يعمل على تأصيل القواعد وسن القوانين البيئي [4] كما يلعب الإعلام البيئي دورا مهما في هذا المجال من خلال عملية

---

[1]ابراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية مصر: الدار العالمية، 2005، ص 29. (2) حسين الخشي، الإسلام والبيئة ط2، بيروت: دار الملاك، 2011، ص8.

[2]أمينة كسيرة، "الاتصال والتربية البيئية الشاملة". مذكرة ماجستير. (قسم علوم الإعلام والإتصال، كلية علوم الإعلام والإتصال، الجزائر ،2010-2011)، ص62.

[3]عزوز غربي- سارة عجرود، الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث عشر، جويلية 2018

[4]كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة مجلة الباحث،العدد200/05

الإتصال البيئي الذي هو نقل المعلومة المتعلقة بالبيئة من قبل الوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية إلى عامة المواطنين من أجل توسيع دائرة معارفهم والتأثير على آرائهم اتجاه البيئة. ويعتبر الاتصال البيئي الاستعمال الاستراتيجي للتقنيات الإعلامية من أجل تدعيم السياسات والمشاريع البيئية وترقيتها،كما يعد نشاطا تفاعليا يهدف إلى إشراك كل الأطراف المعنية بالعمل بدقة وجدية اتجاه المجموعات موضوع الاستهداف. وهو تعديل وتشجيع السلوكيات الإيجابية بين الناس وذلك بمساندة تلك السياسات والمشاريع وتشجيع المشاركة فيها .

المطلب الثاني: الآليات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

سنتناول في هذا المطلب دور الاليات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الاول: المنظمات الحكومية:

اولا – الأمم المتحدة:

تعتبر المنظومة المؤسساتية للأمم المتحدة الناشطة في مجال البيئة من أهم وأقوى المؤسسات في منظومة الحكم البيئي العالمي، من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المؤسسة الأكثر تأثيرا في مجال تنسيق الجهود الحماية البيئة، من جهة أخرى، فقد رعت الأمم المتحدة مجموعة من المؤثرات البيئية العالمية حول البيئة والتنمية ولجنة التنمية المستدامة .[1]ففيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة (UNEP) لقد تم تأسيسه خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم عام 1972، والوثيقة التأسيسية لهذه الهيئة هي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997 ،

[1]مراد بن سعيد، صالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية" دفاتر السياسة والقانون (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر)، العدد:09، جوان2013، ص215.

وقرار الجمعية العامة رقم 53 / 242، بالإضافة إلى العديد من الآليات [1]

تشمل الوظائف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما حددها قرار إنشائه الصادر عن الجمعية العامة فيما يلي :

1-تنمية التعاون الدولي في مجال البيئة، وتقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض .

2 – وضع النظم الإرشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية وتنسيقها في إطار منظمة الأمم المتحدة .

3 – متابعة تنفيذ البرامج البيئية، وجعل الوضع البيئي الدولي تحت البحث والمراجعة المستمرة

4_تنمية مساهمة الهيئات العلمية والمهنية المتصلة لاكتساب المعارف البيئية وتقويمها وتبادلها.

5 – جعل النظم والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول النامية تحت المراجعة المستمرة .

6 – تمويل برامج البيئة وتقديم المساعدة وتشجيع أية جهة، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، للمشاركة في تنفيذ مهام البرامج، والمراجعة السنوية لما يتم في هذا الخصوص وإقرار [2]

و تتكون طريقة عمل (UNEP) من ثلاث مراحل متعاقبة: المرحلة الأولى: جمع المعلومات حول المشاكل البيئية والجهود المبذولة لإيجاد حلول لها، ويتم دمجها في تقرير يتناول حالة البيئة، ويقدم إلى مجلس الإدارة. المرحلة الثانية: تتكون من تحديد الأهداف والاستراتيجيات

[1] رياض صالح أبو العطا، مرجع سابق، ص 104

[2] علي عدنان الفيل، المنهجية التشريعية في حماية البيئة دراسة مقارنة عمان: دار الثقافة،2012، ص22. الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية الجزائر: دار الخلدونية،2008، ص ص 265-266.

الواجب تحقيقها عند القيام ببعض الأعمال . المرحلة الثالثة: فهي عبارة عن أنشطة وفعاليات يتم اختيارها وتحظى بدعم من صندوق البيئة(عند 19)، جوان 21، صدا سات البنية الدولية دفتر السياسية والقون(تم تأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة (من أجل متابعة التزامات وقرارات مؤتمر الأمم (CSD المتحدة حول البيئة والتنمية في ريدي جانيرو في عام 1992، والهدف العام لهذه اللجنة هو تحسين الاندماج والتكامل بين الأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستديمة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. العالمية حول البيئة والتنمية، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تكوين لجنة لمعالجة بالنسبة للجنة القضايا الناشئة عن التقاطع بين قضايا البيئة والتنمية، وقد حددت وظائف هذه اللجنة في اقتراح استراتيجيات [1]

طويلة المدى للتنمية المستدامة، واقتراح آليات لتشجيع الدول النامية نحو التعاون الدولي البيئي بين الدول المتطورة والنامية، وفحص الطرق الملائمة للعمل الدولي الفعال في مجال البيئة. فيما يتعلق بمؤتمرات الأمم المتحدة البيئية، فهي تعتبر من بين أهم الطرائق التي اعتمدت عليها الأمم المتحدة في تطوير المؤسسات الدولية لحماية البيئة العالمية هي تنظيم مؤتمرات دولية عالمية لمناقشة القضايا البيئية الناشئة فيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية الكبرى، فيمكن إدراجها على أساس التطور الزمني الآتي:

1- مؤتمر ستوكهولم عام 1972:

مؤتمر ستوكهولم عام 1972 يعد اللبنة الأولى للحماية الدولية للبيئة، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد هذا المؤتمر بموجب قرارها (2398) وقد حضر المؤتمر (113) دولة والعديد من الوكالات المتخصصة مع حضور (400) من المنظمات غير الحكومية، وقد أسفر المؤتمر على إصدار إعلان ستوكهولم بخصوص البيئة سنة 1972،

[1] صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010، ص 113.

حيث تناولت وضع الدول الفقيرة وضرورة تنميتها أما المواد (13- ، فتناولت بالتخطيط المدروس للموارد والعمل(على تحسين البيئة، وو جوب إدخال العلم واستخدام التقنية في التنمية الاقتصادية والصناعية للحد من التلوث [1](1).وقد مهد لانعقاد هذا المؤتمر اجتماع انعقد سنة 1971 جمع قرابة 2200 عالم، أكثرهم من مشاهير العلماء من بينهم أربعة يحملون جائزة نوبل للأمم المتحدة ومما جاء فيها: " لم تجابه البشرية خطرا حتى الآن بهذه الضخامة ناتج عن عدة عوامل

كل منها كان كافيا لوجود مشكلات مستعصية الحل وتعلن مجتمعة أن آلام الإنسانية سوف تزداد إلى حد مخيف في المستقبل القريب، وإن كل حياة سوف تكون مهددة بخطر التلاشي ... نحن علماء الحياة الطبيعية لا نشك بفعالية الحلول الخاصة بهذه المسائل ولكننا نلح في القول بأننا | مقتنعين بوجود هذه المعضلات على الأرض وبأنها متشابكة ومن الممكن حلها ونحن نصبوا إلى تأمين حاجات الإنسان إذا وضعنا جانبا مصالحنا الفردية."

وقد نشرت وثائق المؤتمر بألف ومئة صفحة وصدر عنه تقرير بعنوان " لن يكون لنا إلا أرض واحدة " وأعلن المؤتمر توصيات أكد فيها أن الإنسانية كل لا يتجزأ، وشدد على حماية البيئة والمحافظة عليها، ودعا إلى السعي للتوصل إلى سياسة عالمية ووضع خطوات ومعالم لعمل عالمي خلف مؤسسات تهتم بشؤون البيئة ضمن نطاق الأمم المتحدة [2]| كان لمؤتمر ستوكهولم الدور المهم للتربية البيئية في حماية البيئة وصيانتها، وقد دعت التوصية (96) لهذا المؤتمر منظمات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو للسعي لاتخاذ الخطوات الضرورية لوضع برنامج دولي متكامل في المدارس وخارجها.

و لقد حدد المؤتمر ثلاث أركان لحماية البيئة على المستوى الوطني والدولي وهي:

[1]وائل إبراهيم الفاعولي، محمد عطو الهروط، البيئة حمايتها وصيانتها. الأردن: دار المناهج،2009، ص43.

[2]صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة الجزائر: دار الخلدونية،2010، ص93

1. البحث العلمي
2. التشريعات البيئية.
3. التربية البيئية [1].

2 -قمة الأرض سنة 1992 :

في الفترة ما بين 1 و12 جوان 1992 عقدت فيودي جانيرو بالبرازيل قمت الأرض حضرها أكثر من مائة رئيس دولة على نحو يؤكد الدور الفاعل للأمم المتحدة في إثارة الوعي بقضية البيئة على أجندة الاهتمامات والسياسات الدولية وعلى أعلى مستوى سياسي.وقد أقر هذا المؤتمر ثلاث وثائق هامة تشمل مجموعة من المبادئ حول البيئة والتنمية المستدامة

1- إعلان ريو بشأن البيئة.

2-جدول أعمال القرن 21

3-البيان الرسمي غير الملزم قانونا لمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء وإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها وبالإضافة إلى ذلك جرى في المؤتمر فتح باب التوقيع على معاهدتين هما :

اتفاقية التنوع الحيوي والتكنولوجي .

- الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ [2]

و تجدر الإشارة بأن مؤتمر " قمة الأرض " حاول التوفيق بين البيئة والتنمية والإقرار بأنهما وجهان لعملة واحدة، وأن التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها لاحتياجات الإنسانية والحياتية من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

[1] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص268

[2] مراد بن سعيد، صالح زياني، مرجع سابق، ص ص216-217

يقول " موريس سترونغ " أمين عام اللجنة الإعدادية للمؤتمر بالبرازيل " إن هدف المؤتمر هو وضع البيئة في مركز السياسة الاقتصادية لدى صانعي القرار وإدماج الأبعاد البيئية في مركز السياسة الاقتصادية لصانعي القرار، وإدماج الأبعاد البيئية في الحوار بشأن التنمية ووضع خطة عمل للسنوات الباقية من القرن الحالي وللقرن 21 "، ولهذا أطلق على جدول أعمال المؤتمر

مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002:

عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من (26-08 إلى 04- 09 2002) في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا ذلك لتحسين معيشة الناس والمحافظة الموارد الطبيعية في عالم يشهد نما سكانيا، يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن الاقتصادي [1]

-كان انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ فرصة لمراجعة ما تم تنفيذه في مجال تحقيق التنمية المستدامة خلال العقد الفاصل ما بين ريودي جانيرو 1992 وجوهانسبورغ 2002، كما أن عقد المؤتمرات التحضيرية التي سبقته والتي ضمت كل

النشطاء في المجالات البيئية والتنموية في العالم ساهمت في رسم صورة واضحة عن تحديات التنمية المستدامة ومستقبل الأرض في القرن الحادي والعشرين [2].

أصبحت أهداف التنمية للألفية التي أقرها مؤتمر القمة الذي عقد في سبتمبر عام 2000 تحتل مكانة الصدارة واشتملت أهداف الألفية 8 أهداف رئيسية و18 غاية غاية قابلة للقياس من خلال 28 مؤشرا باعتماد عام 1980كسنة مرجعية لتقييم الإنجاز وتحقيق الأهداف.

[1] قريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية. عمان: دار الحامد،2013، ص105

[2] صباح العشاوي، مرجع سابق، ص180

و تتلخص أهم أهداف الألفية في القضاء على الفقر، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من ضمان بيئة مستدامة وتطوير شراكة عالمية للتنمية وسوف يتم هذا التركيز على المبدأ السابع: ضمان بيئة مستدامة أي دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية . العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب بنسبة النصف، وإدخال تحسين اتهامه على حياة مالا يقل عن مئة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020 [1].

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) :

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من 20 الى 22 حزيران / يونيو 20012 في ريو وعرف باسم (ريو + 20). والهدف من المؤتمر هو تقييم 20 سنة من العمل البيئي، أي الفترة الفاصلة بين عامي1992 و2012، لكن الواقع هو تقييم الفترة 40 سنة لأنه لا يمكن قراءة الجهود الدولية البيئية والمعوقات التي اعترضتها خلال هذا المسار انطلاقا من مؤتمر ستوكهولم عام 1972 كمحطة أساسية لهذه الجهود [2]

و تتمثل الأهداف الثلاثة للمؤتمر في ضمان التزام سياسي جديد تجاه التنمية المستدامة، وتقييم نقائص التقدم التقييم في تحقيق الالتزامات المتفق عليها، ومجابهة التحديات الصاعدة وقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول المحورين التاليين للمؤتمر " الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر " و" الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة " وإسهاماته في قمة ريو الجديدة، أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا شاملا حول عنوان " نحن اقتصاد أخضر ..... مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر " اعتبر أحد أهم مساهمات الأمم المتحدة في عملية (ريو + 20) وفي

[1] باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض. الأردن: الأهلية، 2003، ص 39.

[2] الحسين شكراني، من مؤتمر استكهولم إلى ريو+20 لعام 2012 :مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية" بحوث اقتصادية عربية.(مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العددان :63-64، 2013، ص 160.

الهدف العام لمواجهة الفقر وبناء قرن 21 مستدام [1] بإيجاز تتلخص تحديات مؤتمر (ري + 20) في كيفية تحديد أجندة عمل للعشرين سنة المقبلة، علما بأن عشرين سنة الماضية لم تكن رابحة لذا فالرهان كيف نعيد تشغيل الجهاز وتوفير قوة دفعه ؟ فقد استعرض تمعظم الأقطار العربية مثلا جهودها من دون التركيز على أهمية تقييم السياسات العامة البيئية

و المجسم التالي :يمتل المحاور الأساسية لعمل الإتحاد

وعليه فالمجال الأول والثاني يمثلان العمود الفقري لعمل الاتحاد الدولي للطبيعة، أما المجال الثالث يكون من خلال تطبيق وتثمين المعارف المتوفرة لدي الاتحاد في مجال التنمية المستدامة، ووضع برامج آلية للحد من الفقر[2].

[1] لشبكة العربية للأمن الإنساني، الإقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة. ملف مجلة علوم وتكنولوجيا (معهد الكويت للأبحاث العلمية)، متحصل عليه من... :
https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.co

[2] شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010". مذكرة دكتوراه. (قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011-2012)، ص ص 196-197.

2- المبادرات الإقليمية (النيباد نموذج) :

في إطار التحولات الجديدة للاقتصاد العالمي في ظل العولمة، وبروز التكتلات الاقتصادية كسبيل لإحداث التنمية، حاولت الدول الإفريقية إحياء حركة الوحدة الإفريقية في شكل جديد من الشراكة، أطلق عليه اختصارا"مبادرة النيباد"، وكان يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [1].

وقد تناولت الوثيقة الأساسية للنيباد الحكم الراشد باعتباره أحد شروط التنمية المستدامة، كما أشارت في طرحها المبادرة الديمقراطية والحكم الراشد إلى أن الهدف من المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، النزاهة، احترام حقوق الإنسان، وحكم القانون في الدول الإفريقية [2].

و تتمثل أولويات النيباد في إقامة شروط التنمية المستدامة، الاستخدام الأمثل للموارد، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تسعى لتحقيقها [3]. وعليه فالنيباد تولي أهمية كبيرة لمسألة التنمية المستدامة من خلال التركيز على تفعيل مفهوم الحكم الراشد وذلك من خلال التركيز على مبدأ الشراكة، الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة بغية تحقيق تنمية مستدامة.

الفرع الثاني: المنظمات غير الحكومية :

نظرا للأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والنتائج المثمرة التي حققتها، فإن دورها على المسرح العالمي يزداد أهمية وأصبحت هذه المنظمات تلعب أدوارا بارزة على

[1] صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010، ص 113.

[2] فوزية خدا كرمعزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا". مجلة الأستاذ .كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق)، العدد:12، 2012، ص ص 428-429.

[3] غسان حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة والوطن والمجتمع العالى بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص 202.

صعيد الرأي العام العالمي، وتؤثر على منظمات رسمية [1]. فقد تصلت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة، ومن أبرزها السلام الأخضر (Green Peace) للقضايا التي تهتم البشرية جمعاء في علاقاتها بالتكنولوجيا المتطورة والطاقات المتجددة وما ينتج عنها من الكوارث النفطية والنووية والإشعاعية وتلوث واستغلال أعالي البحار، واستنزاف طبقة الأوزون .

المبحث الثاني: علاقة الحوكمة بترشيد الموارد الطبيعية :

يعتبر الإنسان المستهلك الأول للموارد الطبيعية، وبالتالي هو المتحكم في نفاذها أو عدم نفاذها، وذلك راجع لمدى استغلاله لها، وهذا الأخير يعد العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي، اذ جاءت الحكامة الرشيدية على شكل قواعد وضوابط " كرد فعل على ما اصبحت تعاني منه البيئة من مشاكل على مختلق المستويات " [2]، لأجل ترشيد استهلاك هذه الموارد في مختلف المناطق، بهدف تطوير موارد المجتمع، وبتقديم المواطنين، وبتحسين نوعية حياتهم، ورفاهيتهم، وتختلف حوكمة المواد الطبيعية اختلاف كبير بين مختلف المناطق، فنجد أن البلدان ذات الخصائص التاريخية والجغرافية المتشابهة، تحكم مواردها الاستخراجية بطرق مختلفة ،

المطلب الاول: تعريف الموارد الطبيعي :

"هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان او يستخدمها لبناء حضارته، إذ تتراجع الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط والإهمال " [3]، والموارد الطبيعية تنقسم إلى موارد متجددة وأخرى غير متجددة.

---

[1] أنيسة أكحل العيوت، "ما واقع المرأة العربية من الإهتمام بالبيئة" بحوث وأوراق عمل الملتقيات دور المرأة العربية في التنمية المستدامة. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة)، [د ت ن، ص18

[2] عطاء الله توفيق

[3] محب خلة توفيق ' التطور واقتصاديات الموارد، دار الفكر الجامعي – الاسكندرية – جمهورية مصر العربية –، ط1 ،2011، ص 183

1- الموارد المتجددة: هي موارد تتجدد ذاتيا بشكل طبيعي وغير قابلة للنفاذ، مما يستدعي عدم تعرضها لخطر النفاذ عند الاستغلال المفرط، ونذكر منها:

أ: الماء: يعتبر أهم الموارد الطبيعية نظرا لحاجة الكائنات الحية له، فيقول الله عز وجل: "و جعلنا من الماء كل شيء حيا " سورة الانبياء الآية 30 [1]، ويلعب الماء اهمية كبيرة في تحسين مستوى الافراد، ويلعب هذا الاخير دور هام في تحسين القطاع الزراعي، بالاضافة الى توفير الماء الصالح للشرب، والغسل ...الخ، فالبلدان المتطورة استطاعت تسخير مصادر مختلفة للمياه من أجل تحسين الاوضاع الاجتماعية .

ا/ أهمية المياه :

الدولة التي تعاني من ندرة هذا المورد الحيوي أو استنزاف لهذه الثروة هي بلد معرض للعديد من المخاطر التي تهدد أمنه المائي والغذائي وبالتالي الاقتصادي والقومي، وكذا أمن أجياله في الحصول على حاجياتهم من الماء. والجزائر على غرار باقي الدول ليست في منأى عن هذا. فمن الضروري إعلام المواطنين بخطورة مشكلة ندرة المياه، وتوعيتهم بأهمية حسن استغلال هذا المورد والحفاظ عليه، ضمانا ألمنهم وأمن أبنائهم المائي.

-العمل على إعادة استخدام المياه المستعملة، عن طريق إدخال التقنيات والتكنولوجيا اللازمة لذلك، في إطار التسيير العقلاني للموارد المائية وحماية البيئة[2]

ب: الهواء: تواجد الهواء أساسي نظرا لحاجة الكائنات الحية له، فهو الذي يزودها بالأكسجين لبقائها على قيد الحياة، فنجد الهواء في الغلاف الجوي على طبيعته، كما نجده في التربة والماء بشكل مذاب.

[1] سورة الانبياء الاية 30

[2] الحبيتري نبيلة أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد)04/)العدد)1 ،)ديسمبر 2017 ص 171

ج: الشمس: تصدر الشمس الضوء، الذي يعد المدر الرئيسي لتزويد الكائنات الحية بالطاقة، إذ أنه يزود النبات بالطاقة للتتم عملية التركيب الضوئي وتنتج الغذاء، والذي يعتبر هذا الأخير مصدر طاقة الكائنات الأخرى.

د: التربة: تعد من "العناصر الجوهرية لمكونات البيئة البرية فعليها تقوم الزراعة والحياة الإنسانية والحيوانية، والتربة مورد طبيعي متجدد من موارد البيئة وهي احد المتطلبات الأساسية اللازمة للحياة على الأرض تعادل في أهميتها أهميه الماء والهواء" [1]، وتعتبر المصدر الأهم لنمو النبات، تحتوي على عدة معادن ومواد عضوية.

2-**موارد غير متجددة:** هي موارد متواجدة "على هيئة رصيد ثابت " [2] فلا يمكنها ان تتجدد بسبب طبيعة تكونها الذي يستغرق ملايين السنين ، إذ أن معدل استهلاكها يفوق معدل تعويضها الذي يكون بطيئا جدا، بحيث لا يدركه الانسان في عمره القصير وهذا ما يعرضها للنفاذ، نذكر منها:

الفحم: يعد الفحم من الموارد الغير متجددة وهذا لطول مدة تشكله مما استدعى ندرته، و" يتشكل الفحم من بقايا النباتات المتجمعة بين طبقات الصخور "[3] مع احتوائه على مواد كربونية بنسبة 50% من حيث تركيبته، وهذا نتيجة الضغط الشديد وتحجر بقايا النباتات.

النفط: هو مادة طبيعية غير متجددة يتم استخراجها من جوف الأرض، إذ يختلف من حيث تركيبه ولونه بحسب المكان المستخرج منه، فيخضع بعد الاستخراج إلى عملية التكرير للحصول على أنواع مختلفة من المنتجات النفطية.

---

[1] علي حاتم القريشي ،تخطيط وادارة الموارد الطبيعية، 2010، ص16

[2] علي حاتم القريشي ،نفس المرجع ،ص49

[3] الفحم من موقع:

https://sotor.com/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AD%D9%85-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87/

الغاز الطبيعي: يعتبر بديل للنفط، ويتدخل في تشكله الكائنات الأولية، التي ماتت وتراكمت في الطبقات الأرضية والمحيطية، ثم انضغطت بقاياها تحت طبقات رسوبية (العوالق)، وعبر آلاف السنين تحولت هذه البقايا إلى غاز طبيعي نتيجة لعاملي الضغط والحرارة، وقد يوجد في الطبيعة إما ذائبا مع البترول، وهو الغاز المصاحب او منفردا في حقول خاصة به.

"احتل النفط والغاز الطبيعي في السنوات الاخيرة مركز الصدارة بين مصادر الطاقة بدلا من الفحم، وذلك لأسباب يقع في مقدمتها اختراع المحرك ذي الاحتراق الداخلي، وارتفاع القيمة الحرارية لهما، وسهولة النقل والتخزين، ورخص الانتاج، ومن هنا بدأ معدل استهلاك النفط والغاز الطبيعي يزداد من عام لآخر " .

المطلب الثاني: ترشيد الموارد الطبيعية :

تعد الموارد الطبيعية ركيزة حياة مختلف الكائنات الحية الحالية والقادمة وبالأخص الإنسان، فهذا الأخير يعتبر المستهلك الأول لهذه الموارد، لذا نص القانون على قواعد تعمل على حمايتها من الانقراض وتحقيق استدامتها للأجيال القادمة، وكذا نجد الشريعة هي الأخرى قدمت نظاما للحفاظ عليها، "فقد أتاح الاسلام للإنسان التمتع بموارد الطبيعة من غير اسراف ولا تبذير لكي لا تنعكس الاضرار الجسيمة عليه وعلى المجتمع من سوء التصرف"، ومن بين آليات الحفاظ على الموارد نذكر ما يلي :

1-آليات الحفاظ على مورد الماء:

جاء قانون المياه 05-12 باليات تختص بالحفاظ على هذه المورد سواء من التلوث أو الاستنزاف أو العوامل الأخرى

- نص القانون على شروط وضوابط متعلقة بأنشطة انجاز الآبار .
- وضع إجراءات من أجل مراقبة المياه الجوفية نوعا وكما.
- الخضوع للجزاء والعقوبة في حال عدم احترام الآليات المنصوص عليها في هذا القانون

- تعد ملكية المياه الجوفية ملكية مشتركة لذا يجب المحافظة عليها وضمان بقائها الدائم من اجل استغلالها من قبل الأجيال القادمة كذلك.

غير انا المشرع الجزائري اغفل عن ذكر بعض التدابير والإجراءات الاخرى التي لابد منها من اجل الحفاظ على هذا المورد، ونذكر منها:

–وضع استراتيجية تخص بترشيد استخدام المياه الجوفية في مجال الزراعة والصناعة والشرب.

–الصرامة في الخضوع للعقوبة وعدم الاستهوان، والتشديد في توقيع العقاب لمن يتسبب في تلويث المياه الجوفية أو إسرافها .

–توعيه مستخدمي المياه بضرورة استدامة هذا المواد وعدم التبذير وترشيد الموارد المائية والمحافظة عليها وإدارتها.

–"الحرص على تطبيق المخطط الوطني للمياه الذي صادقت عليه الجزائر باعتباره اداه تخطيط واستشراف حتى افاق سنه 2035 يحتوي على جمله من العمليات واليات التقييم والتصحيح تهدف

كلها الى ضمان وفرة المورد المائي مع الحرص على استغلال مستديم واقتصاد فعلي للماء"[1] مورد الماء 157

–الري بالتنقيط من اجل عدم تبذير المياه.

–" وضع اطار قانوني شامل لإدارة الخزان الجوفي"[2]

– سن قواعد بيانية تختص بالموارد المائية ويتم تحديثها بشكل دوري.

2 – آليات الحفاظ على مورد النبات:

[1] بودية راضية، آليات حماية المياه الجوفية في ل قانون المياه رقم 05–12 المعدل والمتمم،المجلد 12 (2020)، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 157

[2] بودية راضية، نفس المرجع، ص 157

-تشجيع الجمعيات من اجل القيام بعمليات التحسيس بالمسؤولية تجاه الموارد وتوعية الافراد ونشر الثقافة بيئية.

-محاربه قطع وحرق الاشجار، وكذلك تلويث المساحات الخضراء، والقيام بحملات التشجير.

-القيام بدراسات معمقه من قبل خبراء البيئة توضح للأفراد كيفيه استغلال الموارد.

-" اعاده ضبط اليه منح التراخيص الخاصة باستغلال هذه الموارد وذلك من خلال تشديد قواعد الضمان من اجل الاستغلال بالإضافة الى تشديد الشروط الواجب توفرها من اصحاب المنشآت الصناعية" [1](1)

-"انشاء مراكز وهيئات مستقلة استشارية تعطى لها صفة المرجعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بقطاع الموارد الطبيعية النباتية تكون مدعمة بخبراء وفنيين في مجال الموارد الطبيعية النباتية ومنحهم الدعم اللوجستيكي للقيام بمهام على أحسن وجه من أجل تحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية النباتية في الجزائر"[2]

- اصدار قوانين توضح كيف يتم تطبيق القوانين الغامضة المتعلقة بحماية موارد الطبيعية النباتية

- إعادة صياغة النصوص القانونية التي تختص بردع مخربي الثروة الغابية ، وتشديدها من حيث العقوبة .

3- آليات الحفاظ على مورد الطاقة:

يعد قطاع المباني من اهم القطاعات المستهلكة للطاقة في معظم دول العالم ولاسيما بالنسبة للطاقة الكهربائية اذ يستهلك ما يقارب 45% من الاستهلاك العالمي للكهرباء" ولهذا

[1] الآليات القانونية لحماية الموارد الطبيعية النباتية في التشريع الجزائري، بن عبد الكبير حسان، جامعة العقيد احمد دراية- أدرار-2021/2020، ص 257

[2] الآليات القانونية لحماية الموارد الطبيعية النباتية في التشريع الجزائري،نفس المرجع ،ص 258

اتخذت اجراءات واساليب من اجل ترشيد استهلاك الطاقة غير متجددة في هذا القطاع:

–تصميم المباني بعد النظر لظروف البيئية والطبوغرافية والمناخية والمتغيرات الطاقة الشمسية في موقع هذا البناء، من اجل تحديد الوجهة المناسبة وعدد البواب والنوافذ المناسبة لتحكم في الطاقة الحرارية النابعة من الشمس في فصل الصيف والشتاء، للتخفيف من استهلاك الطاقة الكهربائية في الصيف والغاز الطبيعي في الشتاء.

–تحديد نوعيه المواد المستخدمة للغلاف الخارجي للبناء من اجل خفض مستوى الحمل الحراري

– اللجوء الى استخدام اجهزة انارة غير عالية الكفاءة من اجل خفض استهلاك الكهرباء، او الاعتماد على الطاقة الشمسية

–استخدام سخانات شمسيه من اجل تسخين المياه بدل استخدام سخانات مستهلكه للطاقة غير متجدد

–اطفاء المصابيح في الاماكن الغير مستخدمه، واللجوء الى الانارة الطبيعية اكثر.

وفي القطاع النقل تكون ترشيد طاقه الغير متجددة بـ :

–"تغيير نسبه مزج الوقود المستخدم والبحث عن بدائل له"[1]

–" تحسين نوعيه المرافق العامة لقطاع النقل" [2]

–التنقل بالدراجة في حال كانت المسافة قصيرة

وفي قطاع الزراعة يمكننا ترشيد استهلاك الطاقة بـ:

[1]ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر –،عميرات ليندة ،جامعى ياجي مختار –عنابة –، 2017/2016، ص239

[2]ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر –،المرجع نفسه، ص 239

-اللجوء الى السماد العضوي والاسمدة الدقيقة

-زرع انواع زراعيه اقل استهلاكا للمواد الطاقوية

-استعمال الحرث اليدوي بدل استهلاك الطاقة في تشغيل الآلات والجرارات

- "استخدام الطاقة الشمسية وطاقه الرياح والطاقة المائية والطاقة الحرارية الارضية او موارد طاقة الكتلة العضوية" [1] كبديل للوقود الاحفوري في الزراعة

المطلب الثالث: العلاقة بين الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية المستدامة:

تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بالعديد من المتطلبات التي من أهمها الحوكمة البيئية، والتي بدورها مرتبطة بنسبة الموارد الطبيعية، وذلك راجع لوجود علاقة وثيقة بين المورد والبيئة، تكمن في ان المورد جزء من البيئة فبالرجوع إليه يتم تحديد ما إذا كانت البيئة نامية او في طريق النمو أو غير ذلك .

أدى التدهور في الوضع البيئي العالمي إلى الدعوة المستمرة لإدماج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي على مستوى العالم ككل، بحيث شهدت الدول العديد من المخاطر نتيجة للآثار السلبية الناتجة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتلوث الهواء والمياه والتصحر وهذا كله فضلا عن ظروف الحروب والنزاعات وخاصة في الدول النامية لذلك يصعب تناول قضايا ومشكلات البيئة في الوقت الراهن بعيدا عن قضية التنميترا، إذ تعتبر إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس تماما حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها، بل وإحداث التلوث فيها [2]فقد جاء في تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة السيد: جون هـ نوكس:

[1]ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر -،نفس المرجع، ص 243

[2]مريم أحمد مصطفى، دراسات في التنمية والتغيير في الدول النامية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 221.

إن الشواغل البيئية انتقلت من الهامش إلى قلب الجهود البشرية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي شددت الأسرة الدولية مرارا وتكرارا على أن التنمية يجب أن تكون مستدامة ويجب أن تحمي البيئة التي يتوقف عليها بقاء أجيال المستقبل [1]. إن أفكار التوازن هي التي توجد هموم التحسن البيئي والايكولوجي وكذلك المفاهيم العالمية والمحلية وتبرز هذه الأفكار كإطار مرجعي لبناء العلاقات حول المواضيع المشتركة للعولمة البيئية والاقتصادية والديمقراطية.

من خلال عولمة الحكم البيئي إتخذت البيئة شكلا من حيث العلاقات بين العوامل على نطاق قاري ومن الواضح جدا أن علاقات الحكم العالمي تشمل المعاهدات الرسمية بين الدول التي تحكم القضايا البيئية فيما بين القارات وبشكل عام تشمل على مدى واسع من العلاقات التي تحكم التفاعلات ضمن الحكومة وفيما بين الحكومات والشركات والمدافعين عن البيئة حول العالم [2]و يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة بالنسبة لإطار العمل البيئي بالدول المختلفة ويرجع ذلك إلى أن الاهتمام بقضايا البيئة كان منصبا في بادئ الأمر على الحد من التلوث البيئي بأنواعه المختلفة: تلوث الهواء، وتلوث المياه، والمخلفات الصلبة وأدى ذلك إلى حدوث تطور ملحوظ في أساليب رقابة عناصر تلوث البيئة بأنواعها. وضرورة البحث عن الأساليب التي من شأنها تحقيق التوازن الأمثل بين نمو كل من الموارد ونمو السكان .

إذ يعتبر الانفجار السكاني السبب الرئيسي والمحرك لكل مشكلات اضمحلال البيئة فبزيادة عدد السكان على الأرض نحتاج إلى إنتاج هائل لمواجهة حاجات الإنسان غير

[1] الأمم المتحدة، تقرير الخبير المستقل السيد جون.. نوكسن :تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية الدورة: 22، البند: 03، النيورك،24-12-2012

[2] جوزيف س. ناي، جون.د.دناهيو، الحكم في علم يتجه نحو العولمة المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2002، ص148 . حمد فرغي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي. القاهرة:مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية متحصل عليه منhttp:www.cascu.com . :

المحدودة، الأمر الذي يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى استنزافها بشتى صوره كالزحف السكاني على الغابات والأراضي الزراعية، الرعي المكثف وغيرها وهو ما يهدد البيئة ويؤدي إلى اختلال توازنها [1]، وعليه فان ازدياد عدد السكان على وجه الأرض يزيد من الضغط على الموارد البيئية التي يعد الكثير منها موارد غير متجددة ومن جهة أخرى فان الزيادة السكانية تؤثر سلبا عن طريق شتى أنواع التلوث والأضرار بالبيئة، إلا أن هذه الآثار السلبية للزيادة السكانية يمكن إزالتها أو على الأقل الحد منها من خلال جعل الزيادة السكانية عاملا ايجابيا في التنمية وبناء الاقتصاديات، وذلك من خلال التركيز على تنمية رأس المال البشر [2] وهذا هو الدور الذي من المفروض أن تلعبه الحوكمة بصفة عامة والحوكمة البيئية بصفة خاصة كما يشكل نمط الإنتاج الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية الرأسمالية منذ قرنين من الزمان أحد العوامل الرئيسية المهددة للبيئة ونلاحظ في هذا الإطار أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تستأثر بقدر هائل من الطلب على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية، مثلا يصل معدل استهلاكها من الطاقات الحرارية إلى 43 % من مجموع الاستهلاك العالمي من الطاقة كما تساهم هذه الدول بنصيب كبير جدا من عبئ التلوث العالمي رغم أن عدد سكان هذه البلدان يصل إلى حوالي مليار و264 مليون نسمة لا يمثل سوى 20% منعدد سكان العالم [3] فعندما انطلقت فكرة البيئة والحفاظ عليها، كانت النقطة الأساسية فيها مضادة لفكرة التوسع التي تقوم بها الرأسمالية الاحتكارية وعدم اكتراثها بالنتائج الكارثية لهذا التوسع في استنزاف المواد الخام في الطبيعة والإخلال الخطير بموازنتها، والتلوث المتزايد للطبيعة على حساب البيئة ومكوناتها وعلى صحة الإنسان

[1] منور أسرسر، جيلالي بن حاج...وآخرون، "دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية". مجلة شمال إفريقيا.(جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر)، العدد:07،[د ت ن، ص 336.

[2] مسعودي رشيد، الرشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف 2، 2013/2012

[3] عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ". المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة للموارد المتاحة.(كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر)،07-08 أفريل 2008، ص 32.

وسعادته، نتيجة الأمطار الحامضية التي تؤثر سلبا في المنتوج الزراعي مما يتسبب في ازدياد ملحوظ في أمراض السرطان وغيرها.

كما أكدت دراسات أخرى أن الإقحام المتزايد للتكنولوجيا في الصناعة والزراعة، أمر دفع أعداد هائلة من البشر إلى البطالة وما يترتب عن ذلك من آثار اجتماعية سلبية قبل آثاره الاقتصادية)، لذا فقد اتبعت الاقتصاديات عموما نهجا تصحيحيا شاملا، وقطعت شوطا ناجحا مكنها من تعزيز مسار الاقتصاد وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسوده ظاهرة الانفتاح والعولمة وثورة المعلوماتية والاتصال، وانسياب التدفقات المالية واستقطاب الاستثمارات وإتاحة المجال الواسع ليبادر القطاع الخاص [1]

يأخذ زمام المبادرة على أساس من الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص على حد سواء [2]

إن المفهوم الجديد للدولة بدأ يطبق في العديد من الدول، وهو يقوم على أن تدخل الدولة فقط حيث يجب أن يكون في الأمور المرتبطة بالسياسة العليا للدولة فقط، وأن يكون هدف تدخلها: – توجيه الاقتصاد بما يخدم المصلحة العامة ويزيد الإنتاج العام .

– تزخيم وتنظيم المبادرة الفردية ومنع الاحتكار والفساد .

– تأمين التوازن الاجتماعي.

أما سائر الأمور الحياتية وبعض المرافق الاقتصادية فإنها يجب أن تؤمن من طرف القطاع الخاص نظرا لطبيعتها وقدرة هذا القطاع على التحرك بمرونة أكثر وفاعلية أكثر. ولعل أحد

[1] ضرغام الدباغ، السياسة الخارجية ومستقبل الأمن والسلام في عصر العولمة . المركز العربي الألماني: البحوث والدراسات متحصل عليه من http: www.dazentrum.org/reports and research/5.pdf

[2] أحمد زكريا صيام، "آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن نموذجا" .مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا(جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر)، العدد:03،[دت ن، ص 81.

أبرز الوجوه التنفيذية لهذه التوجيهات العالمية نحو مفهوم جديد للدولة هو ما عرف بالتخصيص (privatization)لأنه أصبح لعدة موجات، الركن الأساسي للسياسات الاقتصادية لبلدان عدة [1]. ولقد بدأت الحول تسعى إلى توفير بدائل مختلفة للطاقة كي لا يبقى أمنها الوطني ومصيرها معلق بمادة واحدة وهي النفط التي تقول الدراسات أنه سينفذ خلال السنوات المقبلة في كثير من مناطق العالم وتشير الدراسات أيضا إلى أن الغاز يحتاج إلى 100 عام للنفاذ، بينما الفحم يحتاج إلى 1000 عام والطاقة النووية تحتاج إلى 1000000 عام لذلك فهي تشكل أبرز البدائل القائمة للبشرية التي بدأت تحتل مكانة كبديل أول من بدائل النفط، وتعتبر الطاقة النووية بديل مثالي للنفط وذلك بسبب عدم وجود تلوث للبيئة ينتج عنها أي أنها صديقة للبيئة

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع استراتيجية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن، وصون البيئة تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية لإنجاز الأهداف التالية

1- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل.

2 – الحد من الفقر والبطالة.

3 – تحقيق المواءمة بين معدات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

4 – القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.[2]

[1] أنطوان الناشف، الخصخصة (التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إطار المرافق العامة لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،2000، ص13.

[2] عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. عمان:دار الحامد،2006 ،ص123.

– 5دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية

6– الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي والمحافظة النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

7 – تطوير القطاعات الإنتاجية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة.

8 – دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع [1]بالنظر إلى أن البعد البيئي هو ركيزة مهمة للإدارة البيئية والتنمية المستدامة، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب صياغة استراتيجيات في إطار الحوكمة البيئية، والتي يمكن تفسيرها من خلال نهج البعد البيئي.

البعد البيئي هو الهيئة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن البيئة هي مصدر الموارد الطبيعية المختلفة، فإن تفعيل الإدارة البيئية مطلب لا مفر منه لتحقيق التنمية المستدامة، وبناءً على نظرية الدور، أي دور الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة. يتم تفعيل الحوكمة البيئية من أجل التنمية المستدامة في إطار استراتيجيات مشتركة ومتكاملة، مما يعني أنه يجب إشراك جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية في تطوير استراتيجيات الإدارة البيئية، والتي يتم تحقيقها من خلال نهج متكامل (جهات فاعلة مختلفة: وطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، لتحقيق التكامل) من أجل تحقيق الأهداف المعلنة.

[1]محمد بنيجي، قانون البيئة القانون الدولي الرباط: مطبعة المعارف الجامعية، 2011، ص516.

المطلب الرابع: تحديات حوكمة الموارد الطبيعية:

تحظى القضايا البيئية باهتمام كبير في جميع أنحاء العالم نظرًا لتأثيرها على المجتمع الدولي والتنمية، والتي تختلف من دولة إلى أخرى.

الفرع الاول: التغيير المناخي:

في الآونة الاخيرة اهتم الكثير من الباحثين بالتغيير المناخي، فمن بين المعتقدات القديمة ان المناخ ثابت وغير متغير، " ولكن لوحظ بعد ان تراكمت المعرفة وزاد اكتشاف المجهول المناخي ان المناخ ابعد ما يكون عن الثبات " [1] يساهم النشاط البشري في تغير المناخ، سواء كان تدخله مباشرًا أو غير مباشر، وإذا كان الأخير يغير تكوين الغلاف الجوي، فقد يؤثر ذلك سلبًا على صحة الإنسان بالإضافة إلى التغيرات الطبيعية في المناخ خلال فترات مماثلة.

هناك تغيرات كبيرة في المناخ من وقت لآخر، تُشاهد في وقت واحد في مناطق بعيدة مختلفة.

ومن بين العوامل التي تساهم في تغير المناخ نجد: الإشعاع الشمسي وظاهرة النينيو والناتا ودور البشر في تغير المناخ.

الفرع الثاني: التلوث البيئي

"التلوث البيئي هو تغيير فيزيائي او كيميائي او بيولوجي مميز يؤدي الى تأثير خارجي ضار على الهواء او الماء او الأرض يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الاخرى وكذلك يؤدي الى الإضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير في حاله الموارد المتجددة "[2]

[1] عجرود سارة، الحوكمة البيئية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019، ص134

[2] عجرود سارة، المرجع السابق، ص 150

والتلوث البيئي ظاهره بيئية لا تتحمل التأجيل فهي تمس الانسان في امواله ومستقبله ومحيطه وكيانه نظرا لمدى خطورتها

فقد تنجم :

نظرا لزيادة الكثافة السكانية تزداد كمية النفايات التقدم الصناعي الكبير كثرة محطات الوقود كثرة الحرائق وهذا ما يؤدي الى تلويث الهواء انتاج المفاعل النووي والتي تتسبب في التلوث الاشعاعي، ويعتبر هذا الاخير من اخطر التلوثات اذ يحدث امراض خطيرة للإنسان

الفرع الثالث: ظاهره التصحر:

"التصحر ظاهرة الجغرافية متحركة تكتسب البيئة من خلالها خصائص الصحراء الحقيقية نتيجة لخلل بيئي حاصل، اذ يحدث تدهور واسع المدى في جميع البيئات الرطبة وشبه الرطبة والجافة وشبه جافة، وفي ظل تأثير مزدوج من تغيير الظروف وتحولات نباتيه طبيعية، من خلال زحف الصحراء على اقليم الاستبس، وزحف اقليم الاستبس نحو اقليم السافانا، وزحف اقليم السافانا على اقليم الغابات، لما ينتج من التصحر عن تدهور النظام البيئي" [1]وتعتبر احد اهم المشكلات البيئية العالمية والتي تؤثر على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

تختلف حالات التصحر من تصحر خفيف الى معتدل وثم شديد الى شديد جدا .

من بين العوامل التي تؤدي الى التصحر نجد :

- التقلبات المناخية
- الكثبان الرملية
- استخدام أساليب زراعيه خاطئة
- الضغط السكاني على المنطقة

[1] عجرود سارة، المرجع نفسه، ص 143

الفرع الرابع: ظاهره الحرب (حرب الخليج) :

قد يحدث ان تكون البيئة والموارد الطبيعية تحت عرضة للنزاعات المسلحة اي الحرب في عدد من الحالات المسجلة دوليا، ونذكر منها حاله حرب الخليج الثانية:

اثرت هذه الحرب بالبيئة والموارد الطبيعية الخاصة بكل من الكويت والعراق **الكويت:** فلقد وقعت اكبر كوارث التلوث البيئي على مستوى الهواء والماء والتربة، " للتلوث النفكي في مياه الخليج العربي نصيب بارز في الكارثة البيئية التي وقعت على مياه وضفاف هذا الخليج اذ قدرت كميه النفط المتسرب في مياه الخليج بما يتراوح بين 4 و6 ملايين برميل مما ادى الى تلوث البيئة البحرية والساحلية للدول الثمانية المطلة على الخليج"[1]

و عن تلوث التربة نجد تفتيت سطح الصحراء بسبب عمليات الحفر التحصينية

التلوث النفطي للتربة وعن التلوث الهواء نجد الدخان المنبعث جراء حراق ابار النفط.

العراق:

-نتيجة تغير الظروف المناخية انقرضت بعض الكائنات والأنواع الحية

-الدمار الشامل والقصف

- التلوث الاشعاعي والنووي

- تسرب النفط من الناقلات النفطية

- اضطراب البيئة الطبيعية والحياة البرية.

المطلب الخامس: استنزاف المياه في الجزائر:

أصبحت إدارة الموارد المائية إحدى القضايا الحاسمة للتنمية والاستقرار في العديد من البلدان في العالم. من نتائج الدراسات الإستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد المتاحة، وخاصة الموارد المائية، فإن هذه الموارد لها دور تلعبه تأثير كبير على الحياة الاقتصادية، تحاول

جميع البلدان، من خلال حكوماتها، اعتماد سياسات ترشيد تم تطوير تقدير دقيق لحجم الثروة كإستراتيجية إدارة تعتمد على نتائج دراسة الإستراتيجية.

إضافة إلى أن الماء هو أحد الموارد الطبيعية بل أصبح اليوم أخطر سلاح في ادارة الصراع العالمي ومع بداية القرن الجديد تصاعدت أهمية الماء العذب لتعبر عن هموم العالم في الحاضر وعن أزمته الحقيقية في المستقبل حتى أصبحت قضية المياه تجاوز في حضورها الرؤية الاستراتيجية قضية النفط والغذاء في دول العالم العرب من ندرة الماء ترجع الى وقوعها في المناطق الجافة وشبه الجافة من الكرة الارضية ومع تزايد السكان فإن أزمة الندرة ستتفاقم كنتيجة حتمية لتزايد الطلب على الماء العذب لتلبية كل الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية فالجزائر من بين الدول التي تتميز بموارد مائية محدودة غير منتظمة وهشة رغم تنوعها وبالمقابل هناك طلب متزايد على احتياجات التنمية وضرورة رفع المستوى المعيشي للسكان فمن الخطر ان يتحول هذا الوضع الى عامل معيق للتنمية في حالة عدم التحكم في ادارة المياه (الضياع، التبذير، التلوث)، كما انها تشهد منذ عدة سنوات أزمة مياه حادة بسبب الجفاف الذي يظهر جراء انعدام تساقط الامطار من جهة وسوء استغلال وتسيير هذه الثروة من قبل المسؤولين المتعاقبين على قطاع الموارد المائية منذ الاستقلال من جهة أخرى من الى هذا النمو السكاني الذي زاد في تفاقم الازمة كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على الماء. [1]

[1] ادريس اكرم، مركزية البيئة والموارد الطبيعية في سياق النزاعات المسلحة، جامعة محمد الخامس، المغرب، ص 66

ملخص الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل وما تم التطرق اليه من اليات وطنية لحوكمة الادارة البيئية واليات دولية لحوكمة الادارة البيئية يتضح جليا بان الجزائر تعاني العديد من المشاكل البيئية كتغير المناخ التصحر ، ندرة المياه ، ورغم وضعها للأليات اللازمة الى ان ادائها يبقى متوسط كما انه يتضح من خلال دارسة في هذا الفصل انا المنظمات سواء حكومية او غير حكومية تلعب دورا كبير على صعيد العالمي في دارسة القضايا المتعلقة بالبيئة مع المناداة بالاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية اي ترشيد الموارد الطبيعية.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر البيئة من اهم حقوق الانسان بيداء من ان هذا الاخير لا يمكنه العيش بمعزل عنها ولهذا تجتهد الدول وحكومات في تعديل هذا الحق سواء عبر تشريعات البيئية دولية ومؤتمرات التي تسهر الامم المتحدة على عقدها الى ان هذه مجهودات تواجه عدة تحديات دوليا واقليميا بسبب التدهور البيئي الذي اصاب جميع عناصر البيئية "الماء , الهواء, تراب" وخاصة مشكلة الندرة التي تفاقمت على عدة مستويات وكذلك التأثير سلبا على تنوع البيولوجي والتوازن البيئي ولهذا يجب اعمال الاليات الفنية وقانونية لترشيد الاستهلاك العالمي للموارد الطبيعية وحفاظ على حقوق اجيال القادمة وحقها في بيئة نظيفة كحق من حقوق الانسان مع تفعيل آليات حوكمة البيئية على كل مستويات الدولية والوطنية وبعد دارسة الموضوع نصل لنتائج التالية :

-إن تفاقم المشاكل البيئية على مختلف المستويات الوطنية، الإقليمية، والدولية أدى إلى تكاثف الجهود بهدف حماية البيئة وضمان استمرارها عن طريق الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي من جهة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان دون إغفال حقوق الأجيال القادمة.

-البيئة هي مصدر مختلف الموارد الطبيعية، وهي كذلك بعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة وهذا ما يمكن تفسيره من خلال مقاربة البعد البيئي، أما المقاربة الثانية فهي مقاربة الدور والتي يرتكز عليها هذا الموضوع نظرا لأن تفاقم المشاكل البيئية يكون نتيجة لعدة أسباب أهمها الإنفجار السكاني، نمط الإنتاج الصناعي المعتمد من طرف الدول الصناعية، الإقحام المتزايد للتكنولوجيا في الزراعة والصناعة وغيرها من الأسباب أدت إلى تدهور البيئة

-الإستغلال غير العقلاني للموارد وبالتالي تهديد حقوق الأجيال القادمة، مما أدى إلى تفعيل الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة .

-دور الدولة يكمن بالأساس في صياغة السياسة العامة بما فيها السياسة البيئية، والتي تضم مجموعة من القوانين، المشاريع والمخططات البيئية. كما يلعب القطاع الخاص دورا مهما في هذا المجال من خلال ما يوفره من مناصب شغل، موارد مالية من جهة، وتقليله من الآثار السلبية على البيئة بالتزامه بمبادئ الإدارة البيئية من جهة أخرى.

-يساهم البرنامج الدولي لصون الطبيعة في حماية البيئة من خلال تبنيه لمفهوم الحوكمة البيئية كمجال من مجالات عمله، كما يجدر بالذكر التطرق للمبادرات الإقليمية والتي من بينها مبادرة النبياد التي تسعى إلى تنمية القارة الإفريقية وتحقيق التنمية المستدامة بها عن طريق الاهتمام بمختلف المجالات والتي من بينها البيئة.

ومن خلال الدراسة نصل للإقتراحات التالية:

-حوكمة الموارد المائية و الطبيعية لن تتأتى جملة واحدة بل لا بد من إشاعة ثقافة التربية البيئية في مختلف المدارس الابتدائية و الثانونية و الجامعات لغرس المواطنة البيئية.

-تتكامل أدوار الادارة البيئة مع فعاليات المجتمع المدني.

- تعزيز دور الاعلام البيئي في التحسيس بقضايا البيئة و التدهور.

- تشديد العقوبات على منتهكي الحقوق البيئية.

-تعزز حوكمة البيئية القانون البيئي وتسهر على تفعيل ونشر مبادئه في مختلف هيئات القطاعين العام و الخاص.

- ترشيد المياه من خلال بناء السدود و استغلال المياه الضائعة سنويا بملاين السنتيمترات المكعبة وفي عديد الولايات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: القران الكريم.

ثانيا: القوانين

القانون رقم:03-10 المؤرخ في: 19 يوليو سنة 2003 ، يتعلق بحماية البيئة في إطار .التنمية المستدامة الجريدة الرسمية، العدد43، الصادرة في 20 يوليو 2003

ثالثا: الكتب:

1-علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداوي ، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان: دار صفاء، 2011،

2- مريم أحمد مصطفى، دراسات في التنمية و التغيير في الدول النامية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2009

3-صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010

4-علي حاتم القريشي ،تخطيط و ادارة الموارد الطبيعية ، 2010

5-محب خلة توفيق ' التطور و اقتصاديات الموارد ، دار الفكر الجامعي – الاسكندرية – جمهورية مصر العربية – ، ط1 ،2011

6-أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي ،الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إطار نظري. عمان:دار الحامد، 2012

7-محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، بيروت : ابن نديم،2014

8-محمد غربي، سفيان فوكه،.. وآخرون، التحولات السياسية و إشكالية التنمية .بيروت : ابن نديم،2014

9-محمد خالد جمال رستم، التنظيم القانوني للبيئة في العالم لبنان منشورات الحلبي الحقوقية،2006

10-رفعت رشوان، الارهاب البيئي في قانون العقوبات دراسة تحليلية نقدية مقارنة مصر:دار المعرفة الجديدة ، 2009،

11-زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات الكويت : دار البحوث العلمية، 2000

12-رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام. الازاريطة: الدار الجامعية الجديدة، 2009،ص20 .

13-محمد محمود دهيبة، علم البيئة عمان مكتبة المجتمع المدني، 2009

14-أيمن مزاهرة، علي الشوابكة، البيئة والمجتمع. عمان:دار الشروق، 2007

15-غسان حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة و الدولة و الوطن و المجتمع العالى بيروت : دار النهضة العربية، 2002

16-غسان على سلامة، "الحوكمة في ظل العولمة المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الادارة في عصر المعرفة . (جامعة الجنان، طرابلس، لبنان 15 -17 ديسمبر 2012

17-علاء فرحان طالب ، إيمان شيحان المشهداوي ، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان: دار صفاء، 2011

18-ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الواديي، الشراكة بين القطاعين العام والحاص الإطار النظري و التطبيق العملي. الأردن:دار الحامد، 2012

19-أحمد سيد النجار، غالب أبو مصلح.. وآخرون، الخصخصة و تحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية. لبنان مركز دراسات الوحدة العربية،2010،

20-أحمد سيد النجار، محمد سعيد النابلسي...وآخرون، التحولات الإقتصادية العربية و الألفية الثالثة بيروت: المركز العربي للدراسات و النشر،2004،

21-أنمار أمين البراوي، محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول . المؤتمر العلمي الدولي : عولمة الادارة في عصر المعرفة (جامعة الجنان ، طرابلس، لبنان .)15-17 ديسمبر2012

22-علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالموارد الإشعاعية والكيمياوية في القانون الجزائري. الجزائر:دارالخلدونية ، 2008

23-رفعت رشوان، الارهاب البيئي في قانون العقوبات دراسة تحليلية نقدية مقارنة مصر:دار المعرفة الجديدة ، 2009،

24-زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات الكويت : دار البحوث العلمية، 2000

25-رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام. الازاريطة: الدار الجامعية الجديدة، 2009،

26- محمد محمود دهيبة، علم البيئة عمان مكتبة المجتمع المدني، 2009

27-أسماء مطوري، مؤسسات الشباب وحماية البيئة الجزائر بمطبعة صخري، 2012

28-أيمن مزاهرة، علي الشوابكة، البيئة والمجتمع. عمان:دار الشروق، 2007

29-علي عبد الرزاق حلبي، علم الاجتماع والتنمية المستدامة المقومات و المؤشرات الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2013،

30-أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2013،

31-رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي عمان :دار دجلة،2008

32- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي. ج 1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002

33- باسل البستاني، جلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

34-فريد بوبيش، الاتجاهات البيئية دراسة في علم اجتماع البيئة الجزائر: مطبعة سخري،2013

35-حلمي شحادة محمد يوسف، إدارة التنمية الأردن:دار المناهج،2011

36-محمود الأشرم، التنوع الحيوي و التنمية المستدامة و الغذاء (عالميا وعالميا).لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،

37-عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية و التنمية البشرية المستدامة. عمان: دار الحامد، 2012

38-عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2011

39-ماهر أبو المعاطى على، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث،2012

40-سيرج لاتوش، تحديات التنمية،: ترجمة ألبير خورى لبنان: الشركة العالمية للكتاب2007

.41-مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007

42-عامر محمود طراف، قضايا البيئة و التنمية أزمة دولية متفاقمة بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2011

43-باتر محمدعلي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة عمان: الأهلية، 2003،

44-صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2010

45-عبد الرحيم عبد الرحيم، التنمية البشرية و مقومات تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة. جمهورية مصر العربية، 2007،

46-ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الواديي، الشراكة بين القطاعين العام والحاص الإطار النظري و التطبيق العملي. الأردن:دار الحامد، 2012

47-أحمد سيد النجار، غالب أبو مصلح.. وآخرون، الخصخصة و تحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية. لبنان مركز دراسات الوحدة العربية،2010،

48-أحمد سيد النجار، محمد سعيد النابلسي...وآخرون، التحولات الإقتصادية العربية و الألفية الثالثة بيروت: المركز العربي للدراسات و النشر،2004،

49-حسين السعدي، علم البيئة. عمان : اليازوري، 2008

50- ابراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية مصر: الدار العالمية، 2005، ص 29. (2) حسين الخشي، الإسلام و البيئة ط2، بيروت : دار الملاك، 2011

51-علي عدنان الفيل ، المنهجية التشريعية في حماية البيئة دراسة مقارنة عمان : دار الثقافة،2012،.

52-الرزاق مقري، مشكلات لتنمية و البيئة و العلاقات الدولية الجزائر: دار الخلدونية،2008ا

53-صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010

54-وائل إبراهيم الفاعولي، محمد عطو الهروط، البيئة حمايتها وصيانتها. الأردن: دار المناهج،2009،.

55-صباح العشاوي ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة الجزائر: دار الخلدونية،2010،

56-قريد سمير، حماية البيئة و مكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية. عمان: دار الحامد،2013،

57-با صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010 ،

58-فوزية خدا كرمعزيز ، "النيباد : توجه جديد للتنمية في إفريقيا". مجلة الأستاذ .كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق)، العدد:12، 2012

59-غسان حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة و الدولة و الوطن و المجتمع العالى بيروت : دار النهضة العربية، 2002

60-أنيسة أكحل العيوت، "ما واقع المرأة العربية من الإهتمام بالبيئة" بحوث و أوراق عمل الملتقيات دور المرأة العربية في التنمية المستدامة. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (

61-محب خلة توفيق ' التطور و اقتصاديات الموارد ، دار الفكر الجامعي – الاسكندرية – جمهورية مصر العربية – ، ط1 ،2011تر محمد علي وردم، العولمة و مستقبل الأرض. الأردن: الأهلية، 2003

62-أنطوان الناشف، الخصخصة (التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة و دورها في إطار المرافق العامة لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،2000

63-عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. عمان:دار الحامد،2006

64-علي عدنان الفيل ، المنهجية التشريعية في حماية البيئة دراسة مقارنة عمان : دار الثقافة،2012، ص22. الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية الجزائر: دار الخلدونية،2008

65-صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2010

66-وائل إبراهيم الفاعولي، محمد عطو الهروط، البيئة حمايتها وصيانتها. الأردن: دار المناهج،2009،.

67-صباح العشاوي ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة الجزائر: دار الخلدونية،2010،

68-قريد سمير، حماية البيئة و مكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية. عمان: دار الحامد،2013،

69-باتر محمد علي وردم، العولمة و مستقبل الأرض. الأردن: الأهلية، 2003مد بنيجي، قانون البيئة القانون الدولي الرباط: مطبعة المعارف الجامعية، 2011

رابعا: الرسائل الجامعية

1- اطروحات الدكتوراه:

1-ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015

2-فاتن صبري السيد الليثي، الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة نظيفة، أطروحة دكتوراه تخصص: قانون دولي انساني، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012

3-فيصل بوخالفة، الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص: علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة باتنة 1، 2017/2016

4-محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه،تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

5-صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شادي، تجدد القيادة و التنمية في الوطن العربي. القاهرة:مركز الدراسات وبحوث الدول النامية،2004،ص20 (2) بركات كريم، "مساهمة

المجتمع المدني في حماية البيئة" أطروحة دكتوراه.(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2013، 2014

6-شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010". مذكرة دكتوراه. (قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2011-2012(

2-المذكرات:

1-خديجة ناصري، "مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية" مذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012 (

2-حسين عبد القادر، "الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية" مذكرة ماجستيير. قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011/2012

3-خلاف وليد، " دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي مذكرة ماجستير. قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر

4-خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، رسالة ماجستير تخصص: إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012

5-منى هرموش، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة" مذكرة ماجستير. قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009-2010

6-أمينة كسيرة، "الاتصال و التربية البيئية الشاملة". مذكرة ماجستير. قسم علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام و الاتصال، الجزائر،2010-2011

7-الآليات القانونية لحماية الموارد الطبيعية النباتية في التشريع الجزائري، بن عبد الكبير حسان، جامعة العقيد احمد دراية-أدرار-2021/2020

8-ادريس اكرم ، مركزية البيئة و الموارد الطبيعية في سياق النزاعات المسلحة ، جامعة محمد الخامس ، المغرب

9-عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها ". المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة للموارد المتاحة.(كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر)،07-08 أفريل 2008

10-مسعودي رشيد، الرشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف 2، 2013/2012

11-ترشيد استغلال الموارد الطاقوية و دوره في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر -،عميرات ليندة ،جامعى ياجي مختار -عنابة - ، 2017/2016

12-الآليات القانونية لحماية الموارد الطبيعية النباتية في التشريع الجزائري، بن عبد الكبير حسان، جامعة العقيد احمد دراية-أدرار-2021/2020

خامسا: المجلات:

1-ناجي عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر- دراسة حالة الجزائر مجلة المفكر. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد:03، 2008.

2-طاشمة بومدين، " الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر". مجلة التواصل . كلية الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر العدد26، جوان2010

3-بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة – المملكة العربية السعودية حالة دراسية." الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.(قسم العلوم الإقتصادية والإنسانية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية)، العدد:11، 2011

4-بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري". مجلة المفكر. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر العدد:08

5-زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009". أبحاث اقتصادية وإدارية ". كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر)، العدد:07، 2010

6-عبد الجليل هويدي، "العلاقات التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة "مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية .(جامعة الوادي، الجزائر)، العدد:09 ، ديسمبر 2014

7-بوعلام ولهي، "آفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة الى حالة الدول العربية النفطية". مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية (جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر)، العدد: 2014

8-موسي عبد الناصر، أمال رحمان، "الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية أبحاث إقتصادية وإدارية. (كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر) ، العدد:04، ديسمبر 2008

9-عزوز غربي- سارة عجرود، الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث عشر، جويلية 2018

10-كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة مجلة الباحث،العدد2001/05-

11-مراد بن سعيد، صالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية" دفاتر السياسة والقانون (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر)، العدد:09، جوان2013

12-الحسين شكراني، من مؤتمر استكهولم إلى ريو+20 لعام 2012 :مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية" بحوث اقتصادية عربية.(مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العددان :63-64، 2013

13-الحبيتري نبيلة أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد)04/)العدد)1 ،)ديسمبر 2017

14-أحمد زكريا صيام، "آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن نموذجا" .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر)، العدد:03

15-منور أسرسر ، جيلالي بن حاج...وآخرون، "دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية". مجلة شمال إفريقيا.(جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر)، العدد:07

16-فوزية خدا كرمعزيز ، "النيباد : توجه جديد للتنمية في إفريقيا". مجلة الأستاذ .كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق)، العدد:12، 2012

17-بوعلام ولهي، "آفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة الى حالة الدول العربية النفطية". مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية (جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر)، العدد: 2014

18-موسي عبد الناصر، أمال رحمان، "الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية أبحاث إقتصادية وإدارية. (كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر) ، العدد:04، ديسمبر 2008

19-عزوز غربي- سارة عجرود، الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث عشر، جويلية 2018

كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة مجلة الباحث،العدد20020/05-

سادسا: ملتقيات:

بوثلجة عبد الناصر، ميلود بورحلة، "دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الإقتصاد الإسلامي – التجربة المغربية". الملتقى الدولي:مقومات التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي (جامعة قالمة، الجزائر).03-04 ديسمبر 2012،

جمعة هوام، "حوكمة المؤسسات و متطلبات حماية البيئة" الملتقى الدولي الثاني: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر)، 22 – 23نوفمبر 2011

، أنيسة أكحل العيوت، "ما واقع المرأة العربية من الإهتمام بالبيئة" بحوث و أوراق عمل الملتقيات دور المرأة العربية في التنمية المستدامة. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة

الأمم المتحدة ، تقرير الخبير المستقل السيد جون.. نوكسن :تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية الدورة: 22، البند: 03، النيورك،24-12-2012

سابعا: المواقع الالكترونية:

-http:www.cascu.com

-http: www.dazentrum.org/reports and research

-https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com

ثامنا: المراجع باللغة الفرنسية

1-Philippe marini, la gouvernane de sosetescotees face a la crise pour une meilleure protection. Pari:èditionalfa 2010

2-Environmentalgovernance,artictransform,from.http://www.artic - transform.org.pl(Saliemfakir,antheastephens...andothers. 3- EnvironmentalGovernance Background ResearchPaper: 4- EnvironmentalGovernance South AfricaEnvironment Outlook),national state of Environmental Governance.2008.

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان
الإهداء
مقدمة: 5
تمهيد:.....10
المبحث الأول: ماهية الحوكمة البيئية 10
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة.....10
المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة البيئية.....18
الفرع الاول: تعريف البيئة.....18
الفرع الثاني: تعريف الحوكمة البيئية.....23
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة 24
المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة 24
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها.....27
الفرع الاول: تعريف التنمية المستدامة 27
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة: 32
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة 32
الفرع الاول أبعاد التنمية المستدامة: 32
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....35
المبحث الأول: الآليات الوطنية والدولية لحوكمة الإدارة البيئية.....43
المطلب الثاني: الاليات الوطنية لحوكمة الإدارة البيئية : 43
الفرع: الاول دور الدولة: 43
المطلب الثاني: الآليات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة.....54

الفرع الاول: المنظمات الحكومية: 54
الفرع الثاني: المنظمات غير الحكومية : 62
المبحث الثاني: علاقة الحوكمة بترشيد الموارد الطبيعية : 63
المطلب الاول: تعريف الموارد الطبيعي : 63
المطلب الثاني: ترشيد الموارد الطبيعية 66
المطلب الثالث: العلاقة بين الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية المستدامة 70
المطلب الرابع: تحديات حوكمة الموارد الطبيعية 76
الفرع الاول: التغيير المناخي 76
الفرع الثاني: التلوث البيئي 76
الفرع الثالث: ظاهره التصحر: 77
الفرع الرابع: ظاهره الحرب (حرب الخليج) : 78
المطلب الخامس: استنزاف المياه في الجزائر: 78
ملخص الفصل الثاني 80
الخاتمة: 82
قائمة المصادر والمراجع: 85

الملخص:

في سياق التطورات التكنولوجية التي شملت الميدان الصناعي ومع ارتفاع عدد المصانع والآلات، تبلورت ظاهرتين أساسيتين تمسان النظام الايكولوجي، وهما التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، بحيث نجم عنهما الاحتباس الحراري والتأثير على ثقب الأوزون وعدة قضايا بيئية أخرى مست العالم، وأدت بالنظام البيئي إلى التدهور، وفي ظل هذه الأحداث تعددت الأنظمة التي تضبط هذه التغيرات، ومن بينها ما يعرف بالحوكمة البيئية، التي تسعى إلى حماية البيئة والحفاظ على استمراريتها وبقائها مع ضبط محدودية استغلال الموارد إلى جانب التحكم في الأنظمة الصناعية للنهوض بالقطاع العام وتحسين مستوى كفاءته، من خلال إشراك وتحسيس كل الفاعلين من مواطنين ومؤسسات اقتصادية وجماعات محلية وجمعيات ومنظمات بيئية وإعلام في وضع السياسات وتنفيذ المخططات ذات الصلة بالبيئة. والدور الأكبر يكون للدولة التي عليها التنيسق بين كل هذه الأطراف الفاعلة وقيادة عملية التنمية ومواكبة المستجدات العالمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح البنى التحتية للحوكمة البيئية من خلال التشريعات والقوانين ومخططات بيئية وغيرها من إجراءات كاتجاه لتحديث القطاع العام وتحسينه والرفع من كفاءته وفعاليته، وتخدم النظام البيئي وتهدف إلى استدامة الموارد الطبيعية بشكل عام، باعتبار الحوكمة البيئية جزء مهم من عملية التنمية.

Abstract:

In the context of the technological developments that included the industrial field and with the high number of factories and machinery, two basic phenomena crystallized the ecological system, namely pollution and the depletion of natural resources, so that they resulted in global warming and influence on the ozone hole and several other environmental issues that affected the world, and led the ecosystem to deterioration, and in These events continued to multiply the systems that control these changes, including what is known as environmental governance, which seeks to protect the environment and preserve their continuity and their survival while controlling the limited exploitation of resources in addition to controlling industrial systems to advance the public sector and improve the level of its efficiency.

Through the involvement and sensitization of all actors of citizens, economic institutions, local groups, societies, environmental organizations and media in

developing policies and implementing the environmental related plans. The biggest role is for the country that has to coincide between all these active parties, lead the development process and keep pace with global developments.

This study aims to clarify the infrastructure of environmental governance through legislation, laws, environmental plans and other procedures such as modernizing, improving the public sector and raising its efficiency and effectiveness, and serves the environmental system and aims to sustain natural resources in general, considering environmental governance an important part of the development process.